S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1995/157
24 February 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٥ موجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أقدم اليكم طيه، استجابة لطلب المجلس، تقرير البعثة التحضيرية لتقصي الحقائق الموفده الى بوروندي، وهو من إعداد السفير مارتن هوسليد (النرويج) والسفير سيمون أكي (كوت ديفوار) ومؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٤.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

020395 020395 95-05357

مرفق

[الأصل: بالفرنسية]

تقرير مقدم
الى
الأمين العام
من
البعثة التحضرية المكلفة بتقصي الحقائق في بوروندي

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- مقدمة	١-٣٠	٣
ثانيا	- انقلاب ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣	٣١-١٠٢	٩
	ألف - السياق التاريخي للانقلاب	٣١-٤٥	٩
	باء - تلاحق الأحداث في انقلاب ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣	٤٦-٧٧	١٢
	جيم - منفذو الانقلاب	٧٨-٨٣	١٧
	دال - معالجة الأزمة	٨٤-١٠٢	١٨
ثالثا	- المذابح	١٠٣-١٣٣	٢٠
	ألف - المذابح	١٠٣-١١٤	٢٠
	باء - أسباب المذابح	١١٥-١٣٠	٢٢
	جيم - دور مديري المقاطعات والجيش في المذابح	١٣١-١٣٣	٢٤
رابعا	- الأحداث التي جرت بعد الانقلاب العسكري والمذابح - الحالة الراهنة	١٣٤-١٤٨	٢٤
خامسا	- التحديات	١٤٩-١٥١	٢٧
سادسا	- دور منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي	١٥٢-١٧٩	٢٩
	ألف - وجود هيئات الأمم المتحدة	١٥٢-١٥٤	٢٩
	باء - الممثل الخاص للأمين العام في بوروندي	١٥٥-١٦٣	٢٩
	جيم - بعثة تحقيق قضائية دولية	١٦٤-١٦٦	٣١
	دال - وجود مراقبين عسكريين ومدنيين	١٦٧-١٧٠	٣١
	هاء - بوروندي، ديمقراطية جديدة قليلة المناعة	١٧١-١٧٣	٣٢
	واو - عقد مؤتمر دولي بشأن بوروندي ورواندا برعاية الأمم المتحدة	١٧٤-١٧٩	٣٣
سابعا	- خلاصة الملاحظات والتوصيات	١٨٠-٢٠١	٣٤

أولا - مقدمة

١ - في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، دعا مجلس الأمن، في مذكرة من رئيسه (S/26757)، الأمين العام "الى مواصلة القيام بمساعيه الحميدة عن طريق ممثله الخاص، وعلى النظر في أن يوفد لمساعدته، في أقرب وقت ممكن وفي حدود الموارد القائمة، فريقا صغيرا تابعا للأمم المتحدة الى بوروندي من أجل تقصي الحقائق وتقديم المشورة بغية تيسير الجهود التي تبذلها حكومة بوروندي ومنظمة الوحدة الافريقية".

٢ - وفي ٧ آذار/مارس ١٩٩٤، قام السيد جان ماري نغنداهايو وزير الدولة المسؤول عن العلاقات الخارجية والتعاون ببوروندي، خلال زيارة أجراها الى الأمين العام، بتكرار الطلب الذي كانت حكومته قد قدمته في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ طالبة فيه الى الأمم المتحدة إيفاد بعثة تتولى التحقيق في الانقلاب الذي وقع في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وفي اغتيال الرئيس ملكيور نداداي وما أعقبه من مذابح.

٣ - واستجابة لهذا الطلب، قرر الأمين العام إيفاد البعثة التحضيرية المكلفة بتقصي الحقائق الى بوروندي. وتمثلت ولاية هذه البعثة فيما يلي:

(أ) التحقيق في الانقلاب وفي المذابح التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣؛

(ب) النظر، بالتشاور مع حكومة بوروندي والممثل الخاص للأمين العام، في الأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها في إطار بعثات توفد في المستقبل، أو في إطار وجود سياسي موسع للأمم المتحدة، بهدف إحلال السلم مجددا بين المواطنين.

٤ - وتألفت البعثة من الأشخاص التالية أسماؤهم:

سعادة السيد سيميون أكي، رئيسا للبعثة، وهو وزير خارجية سابق في كوت ديفوار وسفير كوت ديفوار الحالي في ألمانيا.

سعادة السيد مارتن هوسليد، الممثل الدائم للنرويج لدى الأمم المتحدة سابقا، وحاليا سفير بوزارة الخارجية النرويجية.

السيدة ميشيل بولياكوف، اختصاصية في المسائل السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

٥ - وأجرت البعثة، قبل مغادرتها نيويورك، مشاورات مع السيد ماراك غولدنغ، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية؛ وسعادة السيد بول نوتردام، الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد جان برنار

ميريميه، الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن؛ وسعادة السيد تيرنس سينونغوروزا، الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة؛ والسيد بيترز، رئيس مكتب الاتصال في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٦ - وقد غادرت البعثة نيويورك في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٤، ووصلت الى بوجومبورا في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٤، وشرعت على الفور في إجراء مشاورات مع الممثل الخاص للأمين العام، السيد ولد عبد الله، ومستشاره السياسي، السيد هـ. عبد العزيز، من أجل التماس آرائهما وطلب مساعدتهما في التنظيم العملي للأنشطة. وتغتنم البعثة هذه الفرصة لتوجيه الثناء للسيد ولد عبد الله ومساعده لتعاونهما معها وللدعم القيّم الذي قدماه لها طوال إقامتها في بوروندي.

٧ - ونظرا لانشغال السلطات الحكومية بالأحداث الخطيرة التي وقعت في بعض الأحياء المحيطة ببوجومبورا، لم تتمكن البعثة من القيام بزيارة مجاملة للسلطات العليا في البلد إلا في ٢٤ آذار/مارس، فزارت أولا رئيس الوزراء، السيد أناتول كانينكيكو، ثم رئيس الجمهورية، السيد سيبريان نتاريااميرا. وفي مساء اليوم نفسه، عقدت جلسة عمل مطولة مع رئيس الجمهورية في قصر الرئاسة. وتم الاتفاق على عقد جلسة عمل أخرى في المستقبل؛ ولكن للأسف، لقي الرئيس نتاريااميرا ورئيس رواندا حتفهما في ٦ نيسان/أبريل، في حادث طائرة وهما في طريق عودتهما من مؤتمر عقد في دار السلام.

٨ - وعلى ذلك، التقت البعثة مرتين، خلال إقامتها في بوروندي، بالرئيس نتاريااميرا، وأجرت ثلاث جولات من المحادثات مع السيد أناتول كاتينكيكو، رئيس الوزراء. وعقدت أيضا ثلاث جلسات عمل مع رئيس الجمعية الوطنية، السيد سيلفستر نتيبانتونغانيا، الرئيس المؤقت الحالي، وأجرت مقابلتين مع الرئيس السابق، السيد بيير بويويا.

٩ - وبالإضافة الى محادثاتها مع السلطات المذكورة أعلاه، أجرت البعثة محادثات مع أعضاء كثيرين في الحكومة، ولاسيما مع وزير الدولة المكلف بالعلاقات الخارجية والتعاون، السيد جان - ماري نغنداهايو، ووزير الدفاع الوطني، العقيد جيديون فييروكو؛ ووزير العدل، السيد فولجنس دويما - باكانا؛ ووزير إدارة الاقليم، السيد جان باتيست مانوانغاري؛ ووزير التعليم الأساسي ومحو أمية الكبار، السيد تيسيفور نديموروكوندو؛ ووزيرة الخدمة العامة، السيدة مارغريت بوكورو؛ ووزير التجارة والصناعة، السيد جوزيف تزيميانا؛ ووزير الطاقة والمناجم، السيد أرنست كابوشيميي؛ ووزير حقوق الإنسان واللاجئين، السيد عيسى نغنداكومانا؛ ووزير الصحة، الدكتور جان ميتاني؛ ووزيرة الشؤون الاجتماعية والنهوض بالمرأة، السيدة اميليين ميناني؛ ووزير الثقافة والشباب والرياضة، السيد الفونس روغامبارارا؛ ووزير الاصلاحات المؤسسية والعلاقات مع الجمعية الوطنية، السيد غيتان ميكوباميي؛ والوزير المفوض لشؤون التعاون، السيد أنطوان نتاموبوا؛ والمدير العام للتوثيق، السيد ماميس. وتم التشاور مع هذه الشخصيات بصفتهم، في الوقت نفسه، وزراء ورؤساء أو ممثلين لأحزاب سياسية.

١٠ - وحرصت البعثة على مقابلة شخصيات بارزة كانت قد شغلت مناصب وزارية أو كلفت بمسؤوليات في حكومات الرؤساء باغازا وبويويا ونداداي، من أجل الوقوف على آرائهم فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في شهر تشرين الأول/أكتوبر وما أعقبها من مذابح.

١١ - وعلى ذلك، أبدت البعثة رغبتها في التحدث مع السيدة سيلفي كينيجي، رئيسة الوزراء في عهد الرئيس نداداي؛ والمقدم شارل نتاكيجي، وزير الدفاع في عهد الرئيس نداداي؛ والمقدم ايبيتاس بياغاناكاندي، رئيس أركان الدرك في عهد الرئيس نداداي؛ والمقدم لازار غاكوريد، كاتب الدولة لدى وزير الدفاع، المكلف بشؤون الداخلية في عهد الرئيس نداداي؛ والسيد فرانسوا نغيزي، وزير الداخلية في عهد الرئيس بويويا؛ والسيد ليبير بارارانييريتسي، وزير الخارجية في عهد الرئيس بويويا؛ والسيد سيبريان مبوتيمبا، وزير الخارجية في عهد الرئيس بويويا؛ والسيد ألفونس كاديجي، وزير الاتصالات في عهد الرئيس بويويا؛ والسيد أدريان سيبوماناً، رئيس الوزراء في عهد الرئيس بويويا؛ والسيد ادوار نزامبيمانا، رئيس الوزراء في عهد الرئيس باغازا؛ والمحامي لوران نزييمانا، الذي كان وزيرا؛ والعقيد جيروم سيندوهيجي، الذي كان سفيرا (في عهد الرئيسين باغازا وبويويا).

١٢ - وقابلت البعثة الشخصيات ذات الفعالية على الساحة السياسية في بوروندي، فالتقت بممثلي جميع الأحزاب السياسية في البلد - ممثلي الحزب الحاكم، وأنصار الرئيس، وممثلي المعارضة.

١٣ - أما فيما يتعلق بممثلي الحزب الحاكم وأنصار الرئيس، فقد تحدثت البعثة مع السيد سيلفستر نتيبانتونغانيا بصفته رئيس جبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي ورئيس الجمعية الوطنية؛ ومع السيد شادراك نيونكورو بصفته رئيس حزب الشعب ووزير النقل والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية؛ ومع السيد غيتان نيكوباميي بصفته رئيس الحزب الليبرالي ووزير الإصلاحات المؤسسية والعلاقات مع الجمعية الوطنية؛ ومع السيد ارنست كابوشيمبي بصفته رئيس تجمع الشعب البوروندي ووزير الطاقة والمناجم.

١٤ - ودعي ممثلو أحزاب المعارضة، هم أيضا، الى إبداء آرائهم، ولاسيما السيد نيكولا مايوجي، رئيس الاتحاد من أجل التقدم الوطني؛ والسيد سيريل سيجيجيجي، رئيس التجمع من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والسيد جوزيف نزييمانا، بصفته، في آن معا، الرئيس الفخري للتجمع من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ووزير التجارة والصناعة؛ والسيد ألفونس روغامبارارا، بصفته ممثل حزب اينكينزو ووزير الثقافة والشباب والرياضة؛ والسيد ماتياس هيناماناً، رئيس حزب تصالح الشعب؛ والسيد نيسيفور نديموروكوندو، بصفته ممثل حزب العمال المستقل ووزير التعليم الأساسي ومحو أمية الكبار. وتحدثت البعثة أيضا مع ممثلي منتدى دولة القانون الذي يضم سائر أحزاب المعارضة غير المشاركة في الائتلاف الحكومي، ولاسيما السيد جان نديبيري، ممثل التحالف البوروندي - الافريقي للإنقاذ، السيد اينياس بانكاموابو، رئيس التحالف الوطني من أجل القانون والتنمية، والسيد فنسنت نديكوماسابو، رئيس الحزب الاجتماعي الديمقراطي.

١٥ - والتمست البعثة أيضا آراء السلطات العسكرية والأمنية العليا. وفضلا عن وزير الدفاع، أجرت البعثة مشاورات مع رئيس هيئة الأركان العامة للجيش، العقيد جان بيكوماغو؛ ورئيس أركان الدرك، الرائد باراهيبورا؛ والمدير العام للاتصالات والشؤون الاجتماعية، العقيد - الطبيب - جان - بوسكو دارادانغوي. وفي الأقاليم، قابلت البعثة أيضا قيادة إقليم نغوزي، التي مثّلها المقدم هوايه زاشيه والرائد ايتيين باتونغوانايو، وهما، على التوالي، قائد كتيبة المغاوير الرابعة وقائد دائرة نغوزي. وقابلت أيضا السلطات العسكرية في مقاطعتي كاروزي ورويبغي اللتين مثّلهما الرائد أوغستان نزابامبينا، ضابط الصلح في مقاطعة كاروزي، والرائدان أنيس ناهيغومبييه وسلفاتور نداريومفيري، قائدا مقاطعة رويبغي.

١٦ - واطلعت البعثة على آراء السلطات الروحية والدينية في البلد، التي أدت، أثناء أحداث تشرين الأول/ اكتوبر، دورا هاما في إعادة الشرعية الدستورية. وفي هذا السياق، قابلت البعثة المونسنيور برنار بودوديرا، رئيس مؤتمر أساقفة بوروندي؛ والمونسنيور سيمون نتاموانا، أسقف بوجومبورا؛ والمونسنيور بي نتوكامازينا، الممثل القانوني للكنيسة الانغليكانية في بوروندي؛ والمونسنيور ستانيسلاس كابورونغو، أسقف نغوزي؛ والمونسنيور جان ندوايو، أسقف الكنيسة الانغليكانية في جيتيغا وممثلها القانوني؛ والمونسنيور جوزيف ندوهيروبوسا، أسقف رويبغي؛ والإمام عيسى نتامبوكا، الممثل القانوني للمسلمين؛ والرفرند ميشاك كاوابا، ممثل طائفة كنائس العنصرة؛ والرفرند برنار نتاهوتوري؛ والرفرند صموئيل نيفونغيكو؛ والأب أنطوان ماداغارا، الممثل العام لأسقف نغوزي؛ والأب بيير كانيسوس باتمبيكيزا، كاهن رعية كاروزي؛ والقس ملكيور بوسابوسا والقس تارسيس ندايابانديي، كاهني رعية روسينغو؛ والقس كوما إيلي، مدير مركز كيريري الروحي.

١٧ - وفيما يتعلق بالسلطات المدنية، لم تتمكن البعثة من الحصول على موعد مع عمدة بوجومبورا؛ ولكنها استطاعت مقابلة حاكم مقاطعة نغوزي، السيد جوزيف نتاكيروتيمانا، وحاكمي مقاطعتي جيغيتا ورويبغي، السيدين أنطوان بازا وهنري بوكومبانيا، المستشار السياسي لمقاطعة كاروزي، وكذلك رؤساء أحياء كيبيمبا ومديرها. وعُقدت محادثات مع رئيس حي كامينجي في بوجومبورا، السيد ماتياس ياموريمييه، ووفد من هذا الحي.

١٨ - وبغية الحصول على طائفة متكاملة من الآراء ووجهات النظر، اتصلت البعثة أيضا بممثلي قطاع التعليم والأوساط الاجتماعية - الاقتصادية. وهكذا نظمت اجتماعات مع رئيس الجامعة، السيد باسكال - فيرمان نديميرا؛ ورئيس الجامعة السابق، السيد فينان بامبونييهو، الذي استشير بصفته رئيسا لرابطة سونيرا؛ ورئيس غرفة التجارة والصناعات الحرفية في بوروندي، السيد دوناسيان بيهوتي؛ والأمين العام لاتحاد النقابات الحرة في بوروندي، السيد فانسان كوبويمانا، يرافقه السيد فيليب نواكامووييه، الأمين التنفيذي؛ ونائب حاكم المصرف المركزي، السيد شارل كاريكوروبي؛ والعقيد جيروم سيندوهيجي، السفير ورئيس جمعية بيكور؛ والسيد ادوار نزامبيمانا رئيس جمعية ايركوال.

١٩ - ونظرا إلى الدور الذي تؤديه الرابطات المدنية في التطور السياسي والاجتماعي لبوروندي، تعرب البعثة عن ارتياحها لتمكنها من مقابلة عدد من هذه الرابطات والاطلاع على آرائها ووجهات نظرها. فقد استطاعت التحدث مع ممثلي رابطات حقوق الإنسان، ولا سيما السيد فينان بامبونييهو، رئيس رابطة سونيرا ورئيس الجامعة السابق؛ والسيد لوران نزييمانا، الوزير السابق وعضو الرابطة نفسها؛ والسيد تارسيس نسابييرانا، رئيس رابطة ايتيكا، والسيد اوجين نيندوريرا، من الرابطة نفسها. كما أعربت ممثلات لرابطات نسائية عن آرائهن للبعثة، وبخاصة السيدات فيديلي نسابيمانا، مستشارة الرئاسة؛ ومونيك نداكوزيه وفيديلا سينديهيبورا، رئيسة مجلس الادارة والمديرة العامة لمصرف بوروندي الشعبي، ممثلة تحالف النساء من أجل الديمقراطية والتنمية، التابع لحزب جبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي، وكذلك السيدات جولي نجيرييه، وهي نائبة في الجمعية الوطنية ووزيرة العمل والضمان الاجتماعي السابقة، وفيكتوار نديكومانا، النائبة في الجمعية العامة؛ وهياسانت سييجيجي، مستشارة رئيس الوزراء؛ وكونسيلي نيبيجيرا، المديرة العامة لرابطة النهوض الاقتصادي بالمرأة، وسيرافين روفاهافي، رئيسة مجلس الادارة والمديرة العامة لشركة التأمين البوروندية، وجميعهن يمثلن اتحاد نساء بوروندي، أو حزب الاتحاد من أجل التقدم الوطني أو حزب التجمع من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢٠ - وطلبت رابطات شتى مقابلة البعثة، ومنها رابطات الدفاع عن ضحايا المذابح. ومن الرابطات التي استطاعت البعثة مقابلتها رابطة مواليد وسكان وأصدقاء مقاطعة كاروزي العاملين من أجل تنميتها الاجتماعية الاقتصادية، التي مثّلها السيد سيليوس نيزيروي؛ والسيد ميشيل نتوياغا والسيد ايفاريست ميناني والعقيد تارسيس ميناني؛ ورابطة مواليد بلدة ايتابا في مقاطعة جيتيغا، التي مثلتها السيدة سولانج هابونيمانا والسيد ديو روسيكيسا؛ ومجموعة ممثلي مقاطعة ريف بوجومبورا، التي مثّلها السيد لوران نتاهوغا والسيد بونافنتور باندیرا والسيد دوناسيان نيامبيريجي؛ ومجموعة من مقاطعة كاييزا يمثلها السفير ايلديفونس نكيراميهيغو (كاييزا)، والسفير بازيل غاتيريتسي (بانغا)، والسيد أنطوان نغيندابانكا (موهانغا)، والسيد باسكال نكونيريزا (رانغو).

٢١ - ونظمت جلسة عمل مع ممثلي الوكالات المتخصصة وأجهزة الأمم المتحدة الممثلة في بوروندي: السيدة جوسلين بازيل - فينلي والسيد أندريه فرانسوا كارفالو، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والسيدة تيدا يانسن، من منظمة الأغذية والزراعة؛ والسيد شيلي س. بيترمان والسيد بوتي كالي والسيد أرنو أكودجينو، من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ والدكتور أحمد مختار، من منظمة الصحة العالمية؛ والسيد جيمو لوديساني، من برنامج الأغذية العالمي؛ والسيدة فرانسس تورنر، من منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ وكذلك ممثل عن لجنة الصليب الأحمر الدولية، هو السيد دانييل فيليبان. وقابلت البعثة أيضا السيد غابرييل مبوزاغارا، المبعوث المسؤول عن أقل البلدان نموا ممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، أثناء زيارة قام بها إلى بوجومبورا.

٢٢ - وحرصت البعثة أيضا على الاستماع إلى شهادتي ممثلي المنظمة غير الحكومية "أطباء بلا حدود"، السيد ميشيل كلير والسيد خافيير غابالدون.

٢٣ - واغتنمت البعثة فرصة وجودها في البلد لمقابلة رؤساء عدة بعثات دبلوماسية منهم سفير ألمانيا، سعادة السيد فالتر لويخس؛ وسفير بلجيكا، سعادة السيد بيير كولو؛ وسفير الصين، سعادة السيد جيانغ كانغ؛ وسفير مصر، سعادة السيد علاء الدين رزق؛ والقائم بأعمال الولايات المتحدة الأمريكية، السيد ليونارد لانغ؛ وسفير الاتحاد الروسي، سعادة السيد ارتور فيسيلوف؛ وسفير فرنسا، سعادة السيد هنري كريبان - لوبلون؛ وسفير رواندا، سعادة السيد سيلفستر أويباجيجي؛ وممثل لجنة الاتحاد الأوروبي، السيد هيو جونستون؛ والقاصد الرسولي المونسنيور رينو باسيغاتو.

٢٤ - وزارت البعثة، أثناء وجودها في بوروندي، أكثر المقاطعات تأثرا بمجازر شهر تشرين الأول/أكتوبر، بغية الاستماع الى الشهادات. ونظمت رحلة أولى في مقاطعة نغوزي، فأجريت أولا زيارة لنغوزي نفسها، ثم لمركز كيبيزا، وانتهت الرحلة بزيارة معسكرين للمشردين؛ وفي طريق العودة أجريت زيارة لموقع بانغا الذي شهد ارتكاب أعمال شديدة الفظاعة. وفي مقاطعات جيتيغا وكاروزي ورويغي، زارت البعثة عدة معسكرات للمشردين، التوتسي والهوتو على حد سواء، وجمعت فيها شهادات عديدة. وقصدت البعثة أيضا روسنغو وكيبيمبا، وهما موقعان ذاعت شهرتهما لفظاعة المذابح التي ارتكبت فيهما.

٢٥ - وقبل أن تغادر البعثة بوجومبورا، التقت مع أرملة الرئيس ملكيور نداداي، السيدة لورانس نداداي، للاستماع إلى شهادتها عن الأحداث التي وقعت في ليلة ٢٠ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

٢٦ - وشاركت البعثة، بصحبة الممثل الخاص للأمين العام، في الجنازة الوطنية للرئيس سيبريان نتاريااميرا، ووزير الدولة المكلف بالتخطيط والتنمية والاعمار، السيد برنار شيزا، ووزير الاتصالات والناطق الرسمي باسم الحكومة، السيد سيرياك سيمبيزي، الذين توفوا في حادث الطائرة نفسه.

٢٧ - وفي طريق العودة إلى نيويورك، توقفت البعثة في أديس أبابا لإجراء مشاورات مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، السيد سليم أحمد سليم، وقامت بزيارة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيد العياشي ياكر. كما توقفت البعثة في بروكسل لمقابلة السيد ليونار نيانغوما، وزير الدولة المكلف بالشؤون الداخلية والأمن العام، الذي كان غائبا عن بوجومبورا في أثناء زيارة البعثة. وقابلت البعثة أيضا الأب فالراف نيفين، الذي يقيم عادة في بعثة الآباء البيض في جيتيغا.

٢٨ - وعقدت البعثة ما مجموعه ١٠٤ لقاءات. وأعربت جميع الأطراف عن ارتياحها لمجيء هذه البعثة، ونوهت بالأهمية التي تنيطها بها والثقة التي تضعها في منظمة الأمم المتحدة. وأبدت، جميعها، التعاون والصراحة وسعة الصدر. وتود البعثة هنا أن تعرب عن امتنانها لما لقيته من حسن الاستقبال والضيافة ولكل ما بذل من أجل تيسير زيارتها ومهمتها.

٢٩ - وقد أعد هذا التقرير بناء على الشهادات والآراء التي جمعت خلال المقابلات المختلفة، والمعاينات التي أجريت خلال الرحلات التي اضطلع بها في المقاطعات، وكذلك بناء على الوثائق الغزيرة التي قدمت

للبعثة. وفيما يتعلق بهذه الوثائق، تجدر الإشارة، بوجه خاص، إلى وثيقتين أصدرهما الحزبان السياسيان الرئيسيان، وعرضا فيهما وجهتي نظرهما في المذابح: "مأساة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ في بوروندي"، وقد أعدتها جبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي و"الابادة الجماعية في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣"، وقد أعدها الاتحاد من أجل التقدم الوطني. وقد أودعت هذه الوثائق، وكذلك نسخ الشكاوى التي قدمتها رابطات الدفاع عن الضحايا إلى العدالة، لدى إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، لأنه يتعذر إرفاقها بهذا التقرير بسبب ضخامة حجمها.

٣٠ - ويتناول التقرير الذي أعدته بعثة تقصي الحقائق، بصفة رئيسية، انقلاب ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ والأحداث المأساوية التي أعقبته. وعلى هذا الأساس، ستسعى البعثة إلى تحليل هذه الأحداث وصوغ مقترحات بشأن نوع المساعدة التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى حكومة بوروندي من أجل دعم الجهود التي تبذلها بغية إعادة السلم والأمن إلى البلد، ومن أجل مساعدتها على تأدية مهام إعادة تأهيل وبناء ما تدمر أو تضرر خلال الأحداث.

ثانيا - انقلاب ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣

ألف - السياق التاريخي للانقلاب

٣١ - من نافلة القول أن الأحداث المأساوية التي أثارها الانقلاب العسكري الذي وقع في ليلة ٢٠ إلى ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ لا يمكن النظر إليها بمعزل عن غيرها، بل يجب النظر إليها على ضوء السياق التاريخي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي. ومع أن هذا السياق لن يعرض هنا إلا بإيجاز، يظل من المهم، إبراز العناصر التي ترد فيما يلي.

٣٢ - لا يمكن تفسير أحداث بوروندي دون أن يوضع في الاعتبار العامل الإثني. فعدد سكان بوروندي يقارب ٦ ملايين نسمة، وهم ينقسمون إلى مجموعتين إثنيتين رئيسيتين، الهوتو والتوتسي، اللتين تمثلان على التوالي، ٨٥ و ١٤ في المائة من السكان. وهناك مجموعة أخرى، هي التوا، لا تمثل سوى ١ في المائة من السكان ولم يكن لها دور يذكر في تاريخ بوروندي.

٣٣ - ولئن كان الهوتو يمثلون الأغلبية العظمى عدديا، فإن التوتسي يمسكون منذ عام ١٩٦٢، سنة الاستقلال، بزمام السلطة السياسية والإدارية والاقتصادية والقضائية والعسكرية. وقد ساهمت السلطة الاستعمارية في نشوء هذا الوضع حين أوكلت إلى التوتسي أهم المناصب الإدارية على حساب الهوتو. كما أتيحت للتوتسي ميزة الحصول على التعليم العالي، ولا سيما في فروع معينة، وهو أمر وطد دعائم سلطتهم وهيمنتهم.

٣٤ - ويمكن عزو الكثير من الأحداث المأساوية التي فجعت بها بوروندي عزوا جزئيا على الأقل، إلى هذا "الشذوذ" الاجتماعي، أي إلى وجود أقلية عددية تسيطر على الحكم، بينما تستبعد منه الأغلبية

العظمى. ورغم ذلك فإن العامل الإثني أقل بروزا في بوروندي منه في العديد من البلدان الأخرى المتعددة الإثنيات. فجميع سكان بوروندي يشتركون في لغة واحدة وثقافة واحدة. وقد ساهمت الزيجات العديدة بين الإثنيات المختلفة في تخفيف الفوارق الإثنية، الضعيفة أصلا، إلى درجة أنه يصعب على الأجنبي أن يلاحظها. وحتى نيل الاستقلال، كان التوتسي والهوتو يتعايشون في سلام نسبي.

٣٥ - إلا أنه كان يمكن التنبؤ بأن الأغلبية الهوتو ستتوقف، مع مرور الزمن، عن القبول بتأدية الأدوار الثانوية وحدها، وأنها ستثور على طبقة التوتسي الحاكمة. ويتسم تاريخ بوروندي، منذ عام ١٩٦٥ إلى يومنا هذا، بعدد من الثورات الدموية التي أسهمت في اشتداد الريبة والعداوة بين المجموعتين الاثنيتين. وكان الهوتو، عادة، يشعلون هذه الثورات فيقتلون عددا من التوتسي، ثم يقضي الجيش، المكون من التوتسي بصفة رئيسية (ولا سيما منذ انقلاب عام ١٩٦٥)، على هذه الثورات، ويقتل بدوره عددا أكبر من الهوتو. وقد وقعت أهم هذه الثورات في أعوام ١٩٦٥ و ١٩٧٢ و ١٩٨٨ و ١٩٩١.

٣٦ - وكانت ثورة عام ١٩٧٢، فيما يبدو، أعنف هذه الثورات وأشدها إراقة للدماء. وقد بدأت حين حاول الهوتو التمرد على هيمنة التوتسي، فسفكوا دماء بضعة آلاف منهم. وكان رد الجيش عنيفا للغاية إذ قتل، في غضون بضعة شهور، نحو ٠٠٠ ١٠٠ من الهوتو. وخلال عملية القمع هذه، التي اتخذت شكل إبادة جماعية، استُهدف بوجه خاص على ما يبدو، النخبة والزعماء والكوادر المقبلة. وحيال هذه المذابح، اضطر مئات ألوف الهوتو إلى الفرار نحو الخارج، فنشأت بذلك مشكلة اللاجئين المؤلمة والصعبة.

٣٧ - ويبدو أن ثورة عام ١٩٧٢ أثرت في السكان الهوتو وأثارت حساسياتهم بقوة، فتولد لديهم رد فعل غير واع يتمثل في الدفاع عن الذات، وقد برز بوضوح خلال مجازر عام ١٩٩٣. ويجدر الاعتراف أيضا بأن شعورا بالخوف والريبة نشأ لدى التوتسي أيضا وما برح يشتد مع كل ثورة. والواقع أن هذا الشعور المتبادل بالخوف بين الهوتو والتوتسي، الذي كان، فيما يبدو، من أهم نتائج المواجهات الدموية المتعددة التي فجع بها البلد، يمكن أن يُفسر، ولو جزئيا، ردود الفعل البالغة العنف التي لوحظت خلال أحداث عام ١٩٩٣.

٣٨ - وحتى عام ١٩٩٢، استأثر بالسلطة حزب سياسي واحد يهيمن عليه التوتسي، هو الاتحاد من أجل التقدم الوطني. وفي ذلك العام، قُبل بموجب استفتاء، دستور جديد يكرس التعددية الديمقراطية، ويجيز إنشاء أحزاب سياسية جديدة، على أن تفي بمعايير معينة، وبخاصة ألا تكون قائمة على أساس إثني. وكان هذا الدستور الجديد يندرج في سياق ميثاق الوحدة الوطنية الذي اعتمد في عام ١٩٩٠. وقد أفضت هذه التدابير، التي استهلها الرئيس بويويا، إلى ظهور عدد من الأحزاب الجديدة، منها جبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي، التي تأسست في المنفى سنة ١٩٨٦ وكانت تعمل في الخفاء. ولم تلبث الجبهة أن أصبحت، ليس فقط الخصم الرئيسي للاتحاد من أجل التقدم الوطني، بل أيضا المحفل السياسي الرئيسي للهوتو.

٣٩ - وإثر تجدد الأحداث الدموية في عام ١٩٨٨، أخذ الرئيس بويويا يدخل بعض التوازن الى السلطة، فعين السيد أدريان سيبوماما رئيسا للوزراء، وهو أول شخص من الهوتو يحتل هذا المنصب منذ عام ١٩٦٥، وحاول تحقيق التكافؤ بين التوتسي والهوتو، لا في الحكومة فحسب، وإنما في مؤسسات أخرى أيضا. كما عين عددا من الهوتو في مناصب حكام المقاطعات أو المديرين المحليين، وفتح للهوتو أبواب التعليم بمختلف أشكاله، وحتى أبواب الجيش.

٤٠ - وأكسبت هذه الأعمال الرئيس بويويا احتراما وشعبية واسعين، وكان من المرتقب، فيما يبدو، أن يفوز في الانتخابات الديمقراطية الأولى التي أقيمت في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٣. ولم يتحقق هذا الارتقاب، وفاز مرشح جبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي، السيد ملكيور نداداي بأغلبية ساحقة (نحو ٦٥ في المائة في هذه الانتخابات، التي اتخذت، إلى حد بعيد، طابعا إثنيا). وعلى هذا النحو تولى شخص من الهوتو، للمرة الأولى، رئاسة البلد. وتلا هذا الانتصار، الذي حققته جبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي، انتصار آخر في الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٩ حزيران/يونيه، إذ حصلت هذه الجبهة على ٦٥ مقعدا بينما فاز الاتحاد من أجل التقدم الوطني بـ ١٦ مقعدا فقط.

٤١ - وليس من شك في أن جانب التوتسي/الاتحاد من أجل التقدم الوطني صُدم بهذه النتائج، التي قلبت الوضع السياسي في البلد. ولئن كان الرئيس بويويا قَبِل هزيمته بطيبة خاطر، فإن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة إلى حاشيته. ويمكن أن يذكر هنا أن بعض الشباب قاموا، اعتراضا على نتيجة الانتخابات، بمظاهرات جرت في ٢ و ٣ تموز/يوليه وأعقبتها، قبل أن يتسلم الرئيس نداداي مقاليد السلطة، محاولة انقلاب شارك فيها عدة ضباط، ومنهم مدير ديوان الرئيس بويويا. وقد أحبطت هذه المحاولة وتسلم الرئيس مقاليد السلطة في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٣.

٤٢ - وكما سبقت رؤيته، لم تقبل بعض القوى، منذ البداية، ومن هذه القوى متطرفو المعارضة، ما حدث من تغييرات سياسية. كما أنها لم تلق بأسلحتها، بل، على العكس من ذلك، واصلت خلال الشهور التالية أعمالها المزعزعة للاستقرار التي أفضت إلى انقلاب ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣. على أنه تجدر الإشارة إلى أن التطرف لم يكن وقفا على المعارضة، بل كان موجودا أيضا في قلب حركة الهوتو، ولا سيما حزب تحرير شعب الهوتو وهو حزب سري ذو نزعة متطرفة.

٤٣ - ويمكن الجزم بأن عدد التدابير التي اتخذها الحكم الجديد أثار استياء المعارضة وساهم، على نحو ما، في الانقلاب. ويبدو أن أهم هذه التدابير، هي التالية:

(أ) إجراء تغييرات كبيرة في الإدارة المركزية والمحلية (على مستوى حكام المقاطعات والمديرين المحليين، ومديري المدارس، الخ) أدت في حالات عديدة إلى فقدان الموظفين لمناصبهم، مما أثار الضغينة والمرارة. وقد أجريت هذه التغييرات أحيانا على حساب الكفاءة والخبرة؛

(ب) وضع مشاريع لإصلاح الجيش الذي يهيمن عليه التوتسي هيمنة ساحقة. ورغم أن عددا قليلا من التغييرات أجري قبل وقوع الانقلاب، فإن الجيش كان شديد الارتياب في نوايا جبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي التي اتهمت أحيانا بتشويه سمعته؛

(ج) منح اللاجئين العائدين (بعضهم نزح منذ عام ١٩٧٢) ممتلكات عقارية على حساب المالكين الحاليين. وقد أثارت هذه المسألة البالغة الحساسية جدلا عنيفا، وأوغرت صدور الذين أجبروا على ترك أراضيهم. وقبل وقوع الانقلاب بأسبوع واحد تقريبا، اعترف الرئيس نداداي، في الكلمة التي ألقاها في ماكامبا، بأنه تبيَّن أن الإجراءات المتخذة كانت غير مرضية، وأنه ينبغي إعادة النظر فيها.

٤٤ - على أنه تجدر الإشارة إلى بذل بعض المساعي باتجاه المعارضة. فقد عين الرئيس نداداي السيدة سيلفي كينيجي، وهي من التوتسي وتنتمي إلى حزب الاتحاد من أجل التقدم الوطني، رئيسة للوزراء، ومُنحت المعارضة ٤٠ في المائة من المناصب الوزارية. ويمكن الجزم بأن هذه التنازلات كانت ضرورية بسبب توازن القوى في البلد وبسبب نقص كبار الموظفين من ذوي الكفاءة والخبرة في صفوف جبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي.

٤٥ - ويمكن أن يلاحظ، بصفة عامة، أن المجتمع البوروندي عانى توترا واضطرابا شديدين، وإن كانت مؤسسات الجمهورية قد عملت بصورة طبيعية نسبيا في خريف عام ١٩٩٣. فقد أُضرمت مثلا، حرائق في الأراضي والغابات، وقُتل بعض الأشخاص المتهمين بممارسة الشعوذة. ولئن كان جانب من هذا الاضطراب ناشئا عن مشاكل هيكلية قديمة، فإن جانبا آخر يرتبط بالتغيرات التي أدخلها النظام الجديد القائم. والظاهر أن عددا من الأشخاص، سواء في الأوساط السياسية والمهنية أو على مستوى الجيش، لم يقبل بالتغيرات السريعة والإصلاحات التي كانت تشهدها بوروندي والتي كانت تهدد المصالح المكتسبة. بل أخذ يتآمر لقلب النظام بالقوة. وكانت الشائعات التي تتحدث عن انقلاب وشيك من الكثرة بحيث إن الانقلاب، حين وقع فعلا، لم يكن مفاجأة كبيرة.

باء - تلاحق الأحداث في انقلاب ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣

٤٦ - حدث انقلاب ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ في هذا السياق وأدى إلى مقتل:

- سعادة السيد ملكيور نداداي، رئيس الجمهورية؛
- السيد بونتيان كاريبوامي، رئيس الجمعية الوطنية؛
- السيد جيل بيمازوبوتي، نائب رئيس الجمعية الوطنية؛
- السيد جوفينال ندايكيزا، وزير إدارة الاقليم والتنمية البلدية؛
- السيد ريشار غنديكوموامي، المدير العام للوثائق الوطنية والهجرة؛
- السيدة أزيبي نتيبانتونغانيا، زوجة وزير العلاقات الخارجية والتعاون؛
- السيدة سيلفان باروبوزاكو.

٤٧ - بدأ الانقلاب بين ليلة الأربعاء ٢٠ ويوم الخميس ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، عندما خرجت عناصر من الكتيبة الأولى للمظليين والكتيبة الحادية عشرة للمدرعات من معسكراتها لشن هجوم على القصر الرئاسي.

٤٨ - وكانت دوائر الاستخبارات العسكرية على علم بما سيقع لأن المقدم ابيتاس بياغانا كاندي، رئيس أركان الدرك، أخطر السيد أنطوان نتاموبوا، المستشار السياسي لرئيس الجمهورية والوزير المفوض الحالي للتعاون، وذلك حوالي الساعة الثامنة من مساء يوم الأربعاء نفسه.

٤٩ - ونقل السيد نتاموبوا، لدى عودته إلى مكتبه بالرئاسة هذه المعلومات للمقدم شارل نتاكييجي، وزير الدفاع الوطني، الذي كان يشارك في اجتماع مجلس الوزراء الاستثنائي الذي كان متواصلا آنذاك.

٥٠ - ويبدو أن هذا الأخير لم يقم فورا بإعلام رئيس الدولة ورئيس الوزراء وأعضاء الحكومة المجتمعين في المجلس.

٥١ - وكان السيد جان ماري نغنداهايو، وزير الاتصالات والمتحدث باسم الحكومة ووزير الدولة الحالي المكلف بالعلاقات الخارجية والتعاون، الذي كان منشغل البال بالمشاكل المتصلة بأمن رئيس الجمهورية، أول من لفت نظره إلى وشوك حدوث هذا الانقلاب.

٥٢ - وطلب منه رئيس الجمهورية دعوة وزير الدفاع. وكان هذا الأخير يجري مكالمة هاتفية بمكتب السيد انتاموبوا مع رئيس أركان الدرك للتأكد من صحة المعلومات التي نقلها إليه.

٥٣ - فتوجه الوزيران إلى مكتب الرئيس، حيث أكد وزير الدفاع لرئيس الدولة أن الانقلاب سيتم يوم الخميس ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ على الساعة الثانية صباحا، وطمأنه إلى أنه ستتخذ جميع التدابير اللازمة للسيطرة على الانقلابيين وإفشال محاولاتهم.

٥٤ - وأعرب الرئيس نداداي، بقلق، عن رغبته في معرفة ما إذا كان المقدم سيلفا سترنيغابا، المدير السابق لديوان الرئيس بيار بويوما، وأحد المشتركين المفترضين في محاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٣، يوجد بالفعل في سجن رومونج، الواقع على بعد مائة كيلومتر من العاصمة.

٥٥ - ونظرا لما أبداه رئيس الدولة من قلق، اقترح وزير الاتصالات على زميله إيفاد بعثة خاصة لنقل السيد نينغابا من سجن رومونج إلى سجن آخر، بحيث أنه، إذا أراد ومنظمو الانقلاب الاعتماد عليه، فإنهم لن يتمكنوا من العثور عليه وسيعمهم الاضطراب.

٥٦ - ويبدو أن وزير الدفاع رفض هذا الاقتراح على أساس أن إدارة السجون لا تحبذ نقل السجناء أثناء الليل، وطمأن رئيس الجمهورية بأنه سيوفد دورية من الدرك لتشديد الحراسة بهذا السجن. وعاد الرئيس إلى القصر وقد طمأنته تأكيدات وزيره.

٥٧ - واجتمع وزير الدفاع بالمقدم جان بيكوماغو، رئيس الأركان العامة للجيش، ورئيس أركان الدرك، والرائد ايساي نيبيزي، قائد الكتيبة الثانية المكلفة، في جملة أمور، بالأمن الرئاسي وأمن الشخصيات البارزة، والمقدم الطبيب جان بوسكو بارادانغوي، المدير العام للاتصال والضمان الاجتماعي بالقوات المسلحة، وغيرهم من كبار الضباط، لوضع التدابير الكفيلة بالتصدي للانقلاب. وتمثلت هذه التدابير في جملة أمور فيما يلي:

(أ) تعزيز وحدة حراسة القصر الرئاسي؛

(ب) إلحاق عناصر من درك المراقبة بجميع الطلعات من معسكري الكتيبتين الأولى والحادية عشرة؛

(ج) نصب كمائن على جميع طرق الخروج من هذين المعسكرين والطرق المؤدية إلى القصر، وذلك بإغلاق الجسور واستخدام جميع الوسائل المتاحة لقائد الكتيبة الثانية.

٥٨ - واستبقي، على ما يبدو، قائدا كتيبة المظليين الأولى وكتيبة المدرعات الحادية عشرة في معسكريهما في تلك الليلة، لمحاولة ثني الانقلابيين ومقاومة الانقلاب بالقوة إذا لزم الأمر.

٥٩ - بيد أنه اتضح أن مختلف التدابير التي اتخذت لصد الانقلابيين كانت عديمة الجدوى لأنها لم تمنع خروج الانقلابيين وتحركاتهم. ولم تكن، كما قيل ذلك للبعثة، ناجحة.

٦٠ - ويتفق جميع الشهود على القول إن أول عمليات اطلاق النار وجهت ضد القصر الرئاسي حوالي الساعة الثانية صباحا.

٦١ - وقام وزير الدفاع، الذي أخطرته دوائره بين الساعة الواحدة والساعة الواحدة والنصف صباحا بالاتصال فورا برئيس الجمهورية لانذاره، ونصحه بمغادرة القصر للاحتماء بمكان آخر خارج مبنى القصر أو بإحدى السفارات.

٦٢ - ويبدو أن الرئيس نداداي اختبأ في سيارة حراسة مصفحة متمركزة بساحة القصر. وهناك وجدته، حوالي الساعة السادسة صباحا زوجته وأطفاله الثلاثة وإثنان من عمال القصر وهو متنكر في زي عسكري.

٦٣ - واقتيدت السيارة المصفحة إلى معسكر موها، حيث توجد الكتيبة الثانية للمغاوير المكلفة بالأمن الرئاسي، وحيث كان يوجد بالفعل قائد الأركان العامة، جان بيكوماغو والرائد لازار غاكوريو كاتب الدولة للدفاع.

٦٤ - وفوجئ الضباط، الذين أخطروا وزير الدفاع لكي ينبه رئيس الدولة والشخصيات البارزة، والذين كانوا يظنون أن الرئيس غادر القصر، حين وجدوه في الصباح محتميا بالسيارة المصفحة.

٦٥ - ويبدو أنه جرى التفكير، بعض الوقت في إمكانية إجلائه بطائرة عمودية. ولم تكن هذه العملية ممكنة لأن ربابنة سرب بوجومبورا كانوا على ما يبدو رهائن لدى المتمردين.

٦٦ - وعثر عليه هؤلاء، إذن، في مخيم موها، عندما استولوا على هذا المخيم، وطالبوا بأن يسلم إليهم. وبعد أخذ وعطاء نجح المقدم جان بوكيماغو رئيس الأركان العامة للجيش في إجلاء أسرة الرئيس في سيارة جيب إلى سفارة فرنسا، حيث احتمت.

٦٧ - ويبدو أن الرئيس حاول قبل ذلك، دون جدوى، تغيير رأي المتمردين. وطلب منهم إطلاعه على مشاكلهم من أجل إيجاد حلول لها. وأمام هياجهم، وجه إليهم نداء ملحا حثهم فيه على التفكير في بلدهم وأسرهم وعلى عدم سفك الدماء. وصم المتمردون آذانهم عن نصائحه.

٦٨ - ولم يتمكن، على ما يبدو، الرائد لازار غاكوريو، كاتب الدولة للدفاع، والرائد إيساي نيبيزي، قائد معكسر موها ورئيس الأركان العامة، على ما يبدو، من منع المتمردين من إلقاء القبض على رئيس الدولة واقتياده إلى معسكرهم حيث لقي حتفه بعد تعذيبه. ويبدو أنه توفي بين الساعة التاسعة والساعة العاشرة صباحا.

٦٩ - وحيث أن أحد أهداف الانقلاب كان الإطاحة برؤوس السلطة في الدولة وفي القيادة العليا لجبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي وبالتالي شل مؤسسات الجمهورية، فقد تحمس الانقلابيون في البحث عن كبار المسؤولين لهذا الحزب لإلقاء القبض والقضاء عليهم.

٧٠ - وهكذا فقد أعدموا، بالإضافة إلى رئيس الجمهورية، رئيس الجمعية الوطنية، ونائب رئيسها، ووزير إدارة الإقليم والتنمية البلدية، والمدير العام للوثائق والهجرة.

٧١ - ولأنهم لم يعثروا على السيد سيلفيستر نتيبانتونغانيا، وزير العلاقات العامة والتعاون، في مسكنه، فقد قتلوا أيضا زوجته التي رفضت أن تدلهم على المكان الذي اختبأ فيه، كما قتلوا السيدة بارو بوزاكو، التي كانت، هي نفسها قد التجأت عندها.

٧٢ - وتخامر الذهن عدة تساؤلات:

(أ) كيف يمكن تفسير الانتظار حتى يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، أي قبل ساعات من خروج المتمردين، لإبلاغ رئيس الجمهورية واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لضمان حمايته وإفشال الانقلاب، في حين كانت تروج إشاعات متواصلة في بوجمبورا بشأن حصول انقلاب، وذلك منذ عودة رئيس الدولة، يوم ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، من "اجتماع قمة البلدان الناطقة بالفرنسية" الذي عقد في موريشيوس؟

(ب) كيف يمكن تفسير عدم نقل رئيس الجمهورية إلى مكان أسلم، بدلا من تركه يعود إلى القصر، وذلك بعد أن تأكد الانقلاب؟

(ج) يؤكد وزير الدفاع أن التدابير التي اتخذت كانت كافية لوقف الانقلابيين وأن الوسائل من العناصر والمعدات التي وضعت تحت تصرف قائد الكتيبة الثانية لها من الفعالية ما يكفي لصد العناصر المهاجمة. هل تم وزع هذه الإمكانيات على نحو فعال؟

(د) كيف يمكن تفسير وجود المنظمين الرئيسيين لانقلاب ٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ الذين كانوا في سجن رومونج في مكان التنفيذ، يسيرون العمليات ثم يفرون باطمئنان إلى الخارج؟ وهل تم فعلا تنفيذ التدابير المتوخاة لتشديد الحراسة على سجن رومونج والحيلولة دون الإفراج عنهم؟

(هـ) هل أن التدابير المعلنة والأوامر الصادرة قد احترمت ونفذت فعلا؟ وهل كانت هذه التدابير كافية لتحقيق أهدافها؟

(و) إذا افترض المرء أن جميع هذه التدابير اتخذت وتم وزع جميع هذه الوسائل، فكيف يمكن إذن تفسير نجاح الانقلابيين في مسعاهم؟

٧٣ - إذا كانوا قد نجحوا، فلأن هذه التدابير والوسائل كانت غير كافية، ولأنه كان هناك، على ما يبدو، قصور في تنفيذ الأوامر الصادرة.

٧٤ - قدمت للبعثة تأكيدات بأن معظم عناصر الجيش ظلت وفية للحكومة. ورغم هذه التأكيدات، فإن البعثة لا يسعها إلا أن تتساءل، في ضوء الشهادات والوقائع، عما قام به الجيش للدفاع عن رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة.

٧٥ - لقد أطلقت، لا محالة، بعض النيران، ولكن لم يدُر، على ما يبدو، قتال بين الانقلابيين ووحدات الجيش المكلفة بصدهم وتأمين حماية رئيس الجمهورية، وهذا أمر يؤكده عدم وجود جرحى وقتلى بين صفوف الجيش أثناء هذا الانقلاب.

٧٦ - ألم يكن هناك تواطؤ، وعلى الأقل مسايرة، بين الانقلابيين وجزء من الجيش؟

٧٧ - هذه النقاط المختلفة جديرة بالبحث العميق من قبل متخصصين في المسائل العسكرية لتوضيحها والحكم على فعالية وحقيقة التدابير المتخذة، وذلك بهدف القيام، عند اللزوم، بتحديد المسؤوليات وتقرير درجة الجرم للمعاقبة عليها عند الاقتضاء.

جيم - منفذو الانقلاب

٧٨ - من المتفق عليه أن جزءا فقط من الجيش ثار على الحكم وليس الجيش بأكمله حسبما يمكن أن يُفهم من البلاغ الأول الصادر عن المتمردين والقائل بأن "جميع قوات الجيش والدرك ثارت كرجل واحد على النظام القائم".

٧٩ - ويمكن أن يكون قد نفذ هذا الانقلاب جنود مدربون على أيدي ضباط صف شبان وبعض كبار الضباط الذين شارك بعضهم في انقلاب ٣ تموز/يوليه ١٩٩٣.

٨٠ - والرأي السائد بين الشهود هو أن هؤلاء الجنود وضباط الصف يخفون وراءهم المدبرين الحقيقيين للانقلاب، والذين يوجد بعضهم في الجيش وفي المجتمع المدني وأوساط الأعمال.

٨١ - وربما كان بين المتورطين بعض زعماء أحزاب المعارضة أيضا. فقد ذكرت أسماء شخصيات مدنية وسياسية واقتصادية وعسكرية يشتبه في أنهم دبروا هذا الانقلاب. بيد أن البعثة لا تستطيع الكشف عن هذه الأسماء لأن ولايتها ذات طابع سياسي لا قضائي.

٨٢ - وهناك اتجاه آخر في الرأي، لا يمثل، في الحقيقة إلا رأي أقلية، وهو يتهم جبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي، لا سيما جناحها المتطرف بأنها تمنت وقوع هذا الانقلاب حتى تتمكن من القبض على الجيش "في حالة تلبس"، متوخية تسوية مسألة إصلاحه نهائيا. غير أنه يصعب، فيما يبدو، إثبات هذا القول.

٨٣ - وترى البعثة، آخذة في الاعتبار طبيعة ولايتها، أن جميع الأدلة تدفع إلى الاعتقاد بأن هناك جهات مدبرة للانقلاب. وهي ترى أيضا أن إجراء تحقيق قضائي متعمق يشارك فيه اختصاصيون دوليون هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها التوصل إلى معرفة جميع منفذي الانقلاب ومدبريه وكل الأشخاص الذين شجعوا تنفيذه أو يسروه بتصرفهم.

دال - معالجة الأزمة

٨٤ - كانت هناك حالة من الفوضى العامة على مستوى السلطة والجيش على حد سواء. فاغتيال رئيس الجمهورية، ورئيس ونائب رئيس الجمعية الوطنية اللذين كان يمكن، بموجب الدستور، أن يخلفاه، أحدث

فراغا دستوريا. أما الوزراء الرئيسيون، الأعضاء في جبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي والذين يلاحقهم المتمردون، فإنهم اختفوا أو كانوا في بعثات في الخارج.

٨٥ - وجه أعضاء الحكومة، من مخابئهم أو من الخارج، نداءاتهم الأولى إلى مقاومة المتمردين، وأنذروا الرأي العام الدولي بالهاتف أو عن طريق إذاعة كيغالي.

٨٦ - أما هيئات أركان القوات المسلحة فقد تجاوزتها الأحداث، ولعل بعض كبار الضباط ولا سيما رئيس هيئة الأركان العامة للجيش، شلت حركتهم أو وقعوا في الأسر.

٨٧ - وهذه هي الحالة التي ذهب فيها بعض المتمردين ليلا إلى السيد فرانسوا نغيزي، وهو وزير سابق للداخلية في حكومة الرئيس بيير بويويا وأخذوه بالقوة إلى مطعم الضباط.

٨٨ - ويحتمل أن يكون السيد فرانسوا نغيزي، المنتمي إلى قبيلة الهوتو، وعضو الاتحاد من أجل التقدم الوطني، وخصم جبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي، قد احتجز ثم أطلق سراحه ظهرا، لتعرض عليه رئاسة "مجلس وطني للإنقاذ العام" كان المتمردون يريدون إنشاءه.

٨٩ - وفي فترة بعد الظهر، نقل رؤساء أحزاب المعارضة إلى مقر أركان الجيش، حيث أطلعهم السيد نغيزي والمقدم جون بيكوماغو على الأحداث والحالة العامة.

٩٠ - واقترح في هذا الاجتماع إنشاء مجلس وطني للإنقاذ العام لمواجهة هذه الحالة، وطلب منهم أن يكونوا أعضاء فيه. وربما يكون المتمردون قد طالبوا بأن يتولى السيد فرانسوا نغيزي رئاسة المجلس. وتحفظ زعماء هذه الأحزاب في إبداء مواقفهم لكنهم أصروا على إعلام الشعب بهذه الأحداث من خلال بلاغ أو تصريح إذ أن الإذاعة كانت متوقفة عن البث.

٩١ - وفي المساء نفسه، تلي في إذاعة بوروندي بلاغ أعلن فيه أن جميع الوحدات العسكرية ثارت ضد الحكومة، وأن مجلسا وطنيا للإنقاذ العام قد أنشئ لمواجهة حالة الأزمة الناشئة عن ذلك.

٩٢ - وتألف المجلس، وفقا للبلاغ، من زعماء الأحزاب السياسية ورابطات حقوق الإنسان، وممثلي المجتمع المدني وقادة قوات الأمن. وذكر البلاغ أيضا أن السيد فرانسوا نغيزي عـُين رئيسا للمجلس. وفضلا عن ذلك، فرضت، بموجب البلاغ، مجموعة تدابير تتعلق، خصوصا، بمنع التجول واغلاق الحدود مع البلدان المجاورة، واغلاق ميناء ومطار بوجومبورا، ومنع التنقل بين القرى، وحظر تجمع أكثر من ثلاثة أشخاص. وأوكلت مهمة إدارة الجهات لقادة المناطق، ودعي الأساقفة والزعماء الدينيون الآخرون إلى أن يحضروا، يوم ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، اجتماعا في قصر كيغوبي لبحث الحالة.

٩٣ - وفي يوم الجمعة ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، عقدت اجتماعات كثيرة بين السيد نغيزي والرؤساء العسكريين وزعماء الأحزاب السياسية والسلطات الدينية. وأدانت هذه المجموعات المختلفة من الشخصيات، بقوة، الانقلاب العسكري والمذابح السياسية والإثنية، وطالبت بالعودة الفورية إلى الشرعية الدستورية.

٩٤ - وصدرت تصريحات مماثلة عن السلطات الدينية، والأحزاب السياسية ومنظمات تشاركية أخرى.

٩٥ - وأصدرت هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة، من جهتها، بلاغا أدانت فيه الانقلاب بشدة وأعلنت عدم تضامنها مع منفذيه وشجبت فيه من دبروه ومن نفذوه.

٩٦ - وكان على السيد فرانسوا نغيزي أن يقبل، من جهته، بأن يدلي بتصريح في الإذاعة ويعرب فيه عن أسفه "للأحداث المؤسفة" التي وقعت في البلد، ويعترف بأن الأزمة التي تواجهها بوروندي تشكل تراجعا للديمقراطية.

٩٧ - ولم يتسن إنشاء المجلس الوطني للإنقاذ العام، ولا اشتغاله، لأن الذين كان من المفروض أن يتألف منهم رفضوا العمل فيه، ووجدوا أنفسهم مواجهين بإدانة إجماعية وبتشدد القوى السياسية والأدبية والاجتماعية، وحتى العسكرية، في مطالبها الداعية إلى العودة إلى الشرعية الدستورية.

٩٨ - ومن الجدير بالذكر عمل السفراء الذين آووا في سفاراتهم أو مراكز إقامتهم الشخصيات الذين كان يلاحقها المتمردون أو الذين كانت حياتهم مهددة بالخطر، وكذلك الشخصيات الذين ينتمون إلى مجموعة الرابطات من أجل السلم والإغاثة التي جهدت في تقديم المساعدة من إعادة السلم وإقامة الحوار بين الحكومة والجيش.

٩٩ - فبعد أن لجأ بعض الوزراء إلى السفارة الفرنسية، أصبح بالإمكان إقامة الاتصالات الأولى مع الحكومة، والشروع في التنسيق لمواجهة الحالة الخطيرة التي كانت تسود في البلد ولوقف المذابح وأعمال التدمير التي حمي وطيسها فيها.

١٠٠ - وفي ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، استعادت الحكومة الشرعية الحكم وبدأت تعمل، قدر المستطاع في مقر سفارة فرنسا التي ضمنت أمنها. وهكذا استعادت السيطرة على محطتي الإذاعة والتلفزة، وألغت تدابير الطوارئ التي قررها منفذو الانقلاب في البلاغ الذي أصدروه في ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، ووجهت نداءات تدعو إلى التزام الهدوء والسكينة.

١٠١ - وقد وجه اللوم إلى الحكومة لأنها انتظرت طويلا قبل إصدار هذه النداءات، فأتاحت باستمرار المذابح. وأنحي باللائمة كذلك على رئيس الوزراء ووزراء آخرين لم يضايقهم العسكر، لأنهم لم يخاطبوا الشعب لتهدئته ولوقف المذابح.

١٠٢ - بيد أنه ينبغي مراعاة الحالة البالغة الصعوبة التي كان يواجهها معظم أعضاء هذه الحكومة. فالمتمردون كانوا يلاحقونهم، وكانوا، هم، منشغلين كثيرا بأمنهم الخاص وببقائهم على قيد الحياة.

ثالثا - المذابح

ألف - المذابح

١٠٣ - إن الرئيس ملكيور نداداي، القائد الذي يتحلى بقدرة تأثير كبيرة، ومؤسس جبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي، هو أول شخصية سياسية من قبيلة الهوتو يتولى رئاسة بوروندي، وقد كان ذلك في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٣، إثر الانتخابات التي جرت في الأول من حزيران/يونيه ١٩٩٣ والتي اعترف بها عموما بوصفها انتخابات ديمقراطية ونظامية وشفافة.

١٠٤ - ويجسد الرئيس نداداي طموحات وآمال هذه المجموعة الإثنية، التي تشكل غالبية في بوروندي، في أن تبدأ، بالاشتراك مع التوتسي، الذين يشاطرونها ميولها السياسية، ومع أطراف أخرى مؤيدة للرئيس، في الاضطلاع بنصيبها من المسؤولية عن إدارة شؤون الدولة، هذه الإدارة التي كانت مبعدة عنها، عمليا، منذ أكثر من ثلاثة عقود.

١٠٥ - ويكرس انتخاب غالبية برلمانية من جبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي التي فازت، في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣، بـ ٦٥ من مقاعد الجمعية الوطنية الـ ٨١، انتصار هذه الجبهة على النظام السابق، كما أنه يعزز تطلعاتها المشروعة إلى المشاركة بفعالية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبوروندي.

١٠٦ - وقد اعتبر السكان الهوتو اغتيال الرئيس نداداي والقادة الرئيسيين الأربعة لجبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي رفضا للتناوب الديمقراطي على الحكم.

١٠٧ - وفور وقوع هذا الاغتيال الذي سر له فيما يبدو بعض مؤيدي المعارضة، حدث لدى الهوتو رد فعل دموي ضد التوتسي، فأثاروا لديهم رد فعل مماثلا، وارتكب الجيش أعمالا انتقامية عنيفة ضد الهوتو. وتجدر الإشارة إلى أن هناك أفرادا من الـ "توا" شاركوا أيضا في المذابح وقتل عدد منهم.

١٠٨ - وكانت نتيجة ردود الفعل والأعمال الانتقامية هذه إعمال الحديد والنار في معظم مقاطعات بوروندي باستثناء قلة منها، ضمنها بوجومبورا. ونتيجة لذلك لقي عدد كبير جدا من الأشخاص حتفهم،

والتجأت أعداد كبيرة من الهوتو إلى رواندا وزائير وأوغندا وتنزانيا، وتشرد التوتسي في مخيمات تحت حماية الجيش، كما تشرد الهوتو واختبأوا في التلال والغابات والمستنقعات طلبا للأمان.

١٠٩ - وليس من الممكن إعطاء رقم دقيق عن هذه الخسائر وعن اللاجئين والمشردين والمشتتين. وتشير معظم التقديرات إلى أن عدد القتلى يتراوح بين ٠٠٠ ٥٠ و ٠٠٠ ١٠٠ ، وربما أكثر. ويناهز عدد اللاجئين في الخارج، وإن كان غير دقيق، ٠٠٠ ٧٠٠؛ أما عدد المشردين والمشتتين داخل بوروندي فيناهز ٠٠٠ ٢٠٠.

١١٠ - ويضاف إلى ذلك تدمير المنازل وحرقها ونهب ما فيها، واتلاف الحقول والغابات، وسرقة الممتلكات والمحاصيل الزراعية والمواشي، وغير ذلك من أعمال تخريب أماكن العبادة وتدنيسها.

١١١ - ويتبين كذلك من الشهادات العديدة التي جُمعت، ومن الزيارات التي أجريت إلى بعض المقاطعات والبلدات الأكثر تضررا، ومن العدد الغزير من الوثائق التي سلمتها جميع الأطراف المعنية إلى البعثة، أن هذه المذابح تفوق فظاعتها وشناعتها، كل تصور.

١١٢ - ولن تقدم البعثة وصفا مفصلا للمجازر المخبر بها في هذه الوثائق. بل إنها ستكتفي، في هذا التقرير، بالتأكيد على أنه تم قتل الرجال والنساء والرضع والأطفال والشباب والبالغين والشيوخ والعجائز، بواسطة السلاح الأبيض والسواطير والرماح والخوازيق والخيزران والسهام والحجارة والأسلحة النارية والقنابل اليدوية، وذلك في كل مكان: في التلال والساحات العامة والمراكز التجارية والحقول والدروب والمدارس، وحتى في الكنائس، كما حدث في روزنغو في مقاطعة رويغي.

١١٣ - ووفقا لهذه الشهادات والوثائق المكتوبة، قتلت أسر بكاملها وارتكبت أعمال فظيعة كان منها قتل نساء وأطفال ورضع وعجائز، وإلقاء جثثهم في المراحيض، وتقييد آخرين والقاؤهم أحياء في الأنهار؛ وتقييد آخرين أحيانا واحتجازهم في منازل أو متاجر أضرمت فيها النار فاحترقوا أحياء، ومن الأمثلة على ذلك أولئك الشبان من المدرسة الثانوية في بلدة كيبنبا، في مقاطعة جينيغا، الذين ظلت جثثهم المحترقة أسابيع عديدة دون دفن؛ وأولئك القرويون في كابيزا، في بلدة مومبا، بمقاطعة نغوزي، الذين قتلوا حرقا في متجر ألقى عليهم فيه الجنود قنابل يدوية؛ وأولئك الأشخاص الذين لجأوا إلى أسقفية رويغي ولقي بعضهم حتفه في غرف أضرمت فيها النار؛ وأخيرا أولئك الشبان في نزل بانغا الذين ظنوا أن بإمكانهم الإفلات من الموت إذا لاذوا بشجرة، فرشت الشجرة بالبنزين وأضرمت فيها النار، وأولئك المساكين الذين لقوا حتفهم في غرفة أضرمت فيها النار في النزل نفسه، الذي تديره رهبانية أخوات بيني.

١١٤ - قد مات، موتا فظيعا، أشخاص من جميع الفئات ومن جميع الأوساط وجميع الأعمار: فلاحون، ومسؤولون وأعضاء في الأحزاب السياسية، وموظفون إداريون، وموظفون صحيون أو معاونون طبيون،

وعلمانيون ورجال دين، وذلك في هذا العمل الدموي الجنوني الذي سبب مآسي كبيرة لشعب بوروندي والذي لا يمكن تبريره بأية حال من الأحوال.

باء - أسباب المذابح

١١٥ - تروى هذه المذابح الرهيبة وتشرح حسب التقسيمات الإثنية والحساسيات السياسية. وقد أدى ذلك إلى حدوث خلافات عميقة من ناحية تحديد المسؤولية، لأن كل طرف يسعى إلى إلقاء التبعة على الطرف الآخر.

١١٦ - غير أن الاتفاق العام على أن المذابح التي ارتُكبت ضد السكان، وتدمير الممتلكات داخل البلد، باستثناء العاصمة بوجمبورا، قد بدأ بها السكان الهوتو.

١١٧ - وثمة من يؤكد أن رد الفعل هذا كان متوقعا بالنسبة لجبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي، لأن الهوتو كانوا قد عانوا الأمرين من سيطرة الأقلية التوتسية، وكذلك من المظالم التي أوقعها الجيش، ومعظمه توتسي المنشأ.

١١٨ - وهم يشيرون، في هذا الصدد، إلى ذكريات الأحداث الماضية، وعلى الأخص أعمال القمع التي ارتكبها هذا الجيش في عام ١٩٧٢ وأبيد أثناءها الآلاف من ذويهم، أو أجبروا على اللجوء إلى الخارج.

١١٩ - ويؤكدون أن المخاوف من عدم قبول المعارضة بجميع تشكيلاتها، مدعومة بهذا الجيش ذاته، للتعاقب السياسي الذي سينشأ عن الانتخابات التي أجريت في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣، ستحدث رد فعل يقوم على الدفاع عن النفس وحماية مكاسب الديمقراطية والانفتاح السياسي.

١٢٠ - ويؤكدون أخيرا أن الانقلاب العسكري، وخاصة اغتيال زعيمهم، هما العاملان اللذان أثارا رد فعل عشوائيا.

١٢١ - وقد حكم ممثلو الاتحاد من أجل التقدم الوطني وأحزاب المعارضة على رد الفعل الوحشي للهوتو من زاوية أخرى. فهم يرون أن الانقلاب العسكري، واغتيال الرئيس ندادايي، الذي يدينونه، قد استخدما كذريعة من قِبل زعماء جبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي لتنفيذ خطة أعدت إعدادا دقيقا، تحت تأثير جناحهم المتطرف، لارتكاب جريمة "إبادة جماعية ضد التوتسي".

١٢٢ - وإثباتا لهذا القول، ذكروا، بالإضافة إلى أن الهوتو عمدوا، داخل البلد، إلى قطع الأشجار وتدمير الجسور وشراء السواطير وآلات القطع وصفائح البنزين، البيانات التي أخذت تبثها إذاعة كيغالي للدكتور جان ميناني، وزير الصحة الذي كان في مهمة في رواندا، والسيد جان - ماري نغنداهايو، وزير الاتصالات

والمتحدث الرسمي باسم الحكومة، والسيد شادراك نيونكورو، وزير النقل والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية.

١٢٣ - ونسب إلى هذه البيانات أنها أعطت إشارة ارتكاب المذابح التي دُبرت سلفا ونفذت وفقا لـ "شفرة ١ حزيران/يونيه ١٩٩٣" التي بثها الوزير نيونكورو.

١٢٤ - وقد أنكر الزعماء المؤيدون للرئيس، إنكارا قويا، هذه الاتهامات التي روجتها المعارضة للتستر على مسؤولية الجيش عن محاولة الانقلاب وعن اغتيال الرئيس نداداي ومعاونيه، وتخفيفها.

١٢٥ - وكما ذكر آنفا، أكدوا أن المذابح حدثت نتيجة لرد فعل تلقائي للسكان الهوتو، الذين أصابهم اليأس والذهول من جراء اغتيال زعيمهم. وعندما عاودت الهوتو ذكريات أعمال القمع التي ارتُكبت في عام ١٩٧٢، تمثل رد فعلهم في قطع الجسور وإغلاق الطرق للحد من حركة العسكريين، إن لم يكن منعها، ليتجنبوا مجيئهم لقتلهم.

١٢٦ - وفيما يتعلق بـ "شفرة ١ حزيران/يونيه"، أي، في الواقع "كود ١ حزيران/يونيه"، أكد الوزير نيونكورو أن هذه العبارة هي اختصار لعنوان البلاغ الذي أعده بعض الوزراء في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، والذي تلاه، هو، لدعوة السكان إلى الوقوف وقفة رجل واحد في وجه مدبّري محاولة الانقلاب والتصدي لقواتهم وعدم قبول أي شخص تعيّنه هذه القوات أو أي سلطة تقيمها. وكان من المهم، حسب قوله، الحد من تنقل مدبّري محاولة الانقلاب ومنعهم من الحركة داخل البلد. وكان الغرض من هذا النص المخطوط المعنون "الائتلاف من أجل الدفاع عن مؤسسات ١ حزيران/يونيه ١٩٩٣ الديمقراطية"، هو التصدي لمدبّري محاولة الانقلاب لكي يعيدوا السلطة إلى الحكومة الشرعية. وقد أفاد أنه ليس لـ "ائتلاف ١ حزيران/يونيه ١٩٩٣" هذا أي تفسير غير الذي أعطاه، والذي استخدم لأغراض دعائية لتشويه صورة الأغلبية.

١٢٧ - ويؤيد المتعاطفون مع كلا المعسكرين هذين التفسيرين.

١٢٨ - وبعد تقييم جميع الوقائع والشهادات، يبدو للبعثة أن التفسير الذي قدمه مؤيدو الرئيس هو الأكثر معقولية. بيد أنه لا يستبعد أن يكون السكان الذين صدمهم نبأ إعلان اغتيال الرئيس نداداي قد أساءوا فهم بيانات الوزراء. ولا يمكن بأية حال اتهام مَن قاموا بإعداد هذه البيانات بالتحريض طواعية على ارتكاب هذه المذابح أو التخطيط لها.

١٢٩ - كما أنه لا يستبعد، في سياق الدفاع عن النفس، أن تكون قد اتخذت بعض التدابير الوقائية دون أن ترمي إلى التحريض على ارتكاب المذابح.

١٣٠ - وعلى الهوتو، وكذلك التوتسي والجيش، بل والزعماء السياسيين، أن يتحملوا، بدرجات متفاوتة دون شك، ما يقع عليهم من مسؤولية عن ارتكاب هذه المذابح.

جيم - دور مديري المقاطعات والجيش في المذابح

١٣١ - من المسلَّم به أن بعض مديري المقاطعات الذين عينتهم السلطة الجديدة قد أظهروا حماسا مفرطا في تفسير بيانات زعمائهم، بسبب قلة كفاءتهم وخبرتهم. ولهذا، فإنهم لم يكونوا في مستوى مسؤوليتهم عن منع ارتكاب هذه المذابح. بل إنهم اتهموا في بعض المقاطعات والبلدات بتشجيع ارتكاب هذه المذابح أو التحريض على ارتكابها.

١٣٢ - ولم يكن الجيش، من جانبه، يبدي دائما أي اعتدال في عملياته الانتقامية. فقد كان يرتكب أعمال سلب، وإن كان في حالات عديدة يسهم في منع ارتكاب المذابح أو الحد منها. ويمكن أن يُلام، ضمن أمور أخرى، على انتقائية عملياته الانتقامية الموجهة ضد الهوتو، حتى عندما يكونون ضحية لأعمال القتل التي يقوم بها التوتسي.

١٣٣ - ومع ذلك، فمن المسلَّم به أنه حيثما تسنى قيام تعاون حقيقي بين الإدارة الإقليمية والجيش، أمكن الحد من الأضرار وإقامة مناطق آمنة.

رابعا - الأحداث التي جرت بعد الانقلاب العسكري والمذابح - الحالة الراهنة

١٣٤ - ترك الانقلاب العسكري والمذابح التي أعقبته الدولة البوروندية، بما في ذلك الحكومة، في حالة ذهول واضطراب تامين. فقد ساد الارتباك والجمود داخل الحكومة التي لجأت إلى السفارة الفرنسية. وفي المقاطعات، انهار جزء كبير من الإدارة المحلية. ويثير اللاجئون والمشردون داخليا، كما تثير تبعات المذابح، مشاكل هائلة.

١٣٥ - ومع ذلك، فقد بدأت الآليات السياسية والإدارية عملها من جديد، كما استأنفت الحكومة مهامها، شيئا فشيئا، بملء الشواغر بمرشحين جدد عند الاقتضاء. ومنذ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، قرر السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام، إيفاد مبعوث خاص، هو السيد جيمس جوناه، في بعثة للمساعي الحميدة، كما قرر، في أعقاب هذه البعثة، تعيين ممثل خاص في بوروندي. وقد بدأ هذا الممثل الخاص، السيد ولد عبد الله، مهامه في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

١٣٦ - وعقد مؤتمر قمة إقليمي شارك فيه ممثلون لبوروندي، والبلدان المجاورة ومنظمة الوحدة الافريقية بصفة المراقب، وكان ذلك في كيغالي في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر؛ وأعقبت المؤتمر، في تشرين

الثاني/نوفمبر، مشاورات بين منظمة الوحدة الافريقية وحكومة بوروندي بشأن وزع البعثة الدولية للحماية والمراقبة لاستعادة الثقة في بوروندي.

١٣٧ - ووجهت حكومة بوروندي، من خلال ممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة، رسالة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ إلى رئيس مجلس الأمن (S/26703)، جدد فيها طلبا سبق تقديمه إلى المبعوث الخاص للأمين العام، ويدعو إلى إرسال قوة دولية إلى بوروندي.

١٣٨ - وفيما يتعلق بتطورات السياسة الداخلية لبوروندي، قام البرلمان، بعد استئناف أعماله في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بانتخاب مكتبه الجديد برئاسة السيد سيلفيستر نتيبانتونغانيا، الذي كان حينئذ وزيرا للعلاقات الخارجية والتعاون. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، شرع البرلمان في انتخاب رئيس الجمهورية الجديد، السيد سيبريان نتاريااميرا، الوزير السابق للزراعة والثروة الحيوانية، دون اللجوء إلى إجراء انتخابات رئاسية جديدة. وتجدر الإشارة إلى أن القيام بذلك قد استلزم إجراء تعديل للمادة ٨٥ من الدستور. وفي ٧ شباط/فبراير ١٩٩٤، تم تنصيب حكومة جديدة برئاسة السيد أناتول كانينكيكو - وهو من التوتسي وعضو في الاتحاد من أجل التقدم الوطني - مع إسناد ٦٠ في المائة من الوظائف الوزارية لجبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي وحلفائها، و ٤٠ في المائة للمعارضة.

١٣٩ - ولو أخذ في الاعتبار، بوجه خاص، أن الحالة التي كان البلد يمر بها كانت من أشد الأحوال مأساوية وصعوبة، لأمكن القول، إجمالا، بأن الفترة التي أعقبت الانقلاب العسكري والمذابح شهدت عددا من الأحداث الإيجابية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأحزاب السياسية قد توصلت، في أعقاب المفاوضات التي أجريت تحت رعاية السلطات الدينية و "مجموعة الرابطات من أجل السلم والإغاثة"، وبمساعدة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة وبمشاركة الجيش، إلى اتفاقات أتاحت وضع حد لجمود المؤسسات وتشغيل الحكومة.

١٤٠ - ومن المسلَّم به عموما أن الممثل الخاص للأمين العام، السيد ولد عبد الله، قام بدور مفيد للغاية في عملية الحوار والمشاورات اللازمة لإعادة مؤسسات الجمهورية.

١٤١ - بيد أنه ينبغي التسليم بأن بعض الأحداث السلبية ألمَّت بالبلد فأثارت بعض القلق. فالعاصمة بوجومبورا، التي لم تتعرض عموما للأذى أثناء المذابح التي ارتُكبت في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، أصبحت مركزا لمواجهات عنيفة وقعت في بعض الأحياء بين المجموعات الإثنية من ناحية، ومجموعة الهوتو والجيش، من ناحية أخرى، وأدت إلى سقوط العديد من الضحايا وإلى هجرات جديدة للاجئين. ومن الأمثلة التي تبين ذلك عمليات "المدن الميتة" التي نظمها، في نهاية كانون الثاني/يناير - بداية شباط/فبراير، حزبان صغيران من أحزاب المعارضة، هما انكينزو (INKINZO) والتجمع من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لإبداء سخطهما من الحكومة، وقد ارتكبت فيهما أعمال عنف وقتل. وتمثلت إحدى سمات هذه الأحداث المأساوية، التي شارك فيها، بنشاط، شباب ومراهقون، في وجود اتجاه

إلى "التطهير العرقي" نجم عنه أن أصبح الوصول إلى بعض الأحياء متيسر للهوتو فقط وفي بعض الأحياء الأخرى للتوتسي فقط.

١٤٢ - وفي المقاطعات أيضا، تعددت الأماكن التي لا يزال فيها التعايش متعذرا حتى الآن، والوصول إلى بعض البلديات ممنوعا. ومن الواضح أنه ينبغي ضبط هذه الأحوال على وجه السرعة إذا كانت الدولة البوروندية تصبو إلى مواصلة العيش بشكل متوائم، كشعب واحد.

١٤٣ - ومن دواعي القلق الأخرى ظهور اتجاه، لدى سكان بعض أحياء بوجمبورا، ولا سيما في كامينجي وكيناما لتسليح أنفسهم، سواء بصورة فردية أو من خلال المليشيات المنظمة نوعا ما. وقد حاولت الحكومة مؤخرا أن تضع حدا لهذه الممارسة، ولكن الأمر يتعلق بمسألة شديدة الحساسية لأنها ترتبط بارتياب كبير، من جانب شعب الهوتو، بالجيش، الذي يعتبر في خدمة التوتسي وحدهم.

١٤٤ - وخلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل، أسفرت حوادث العنف التي نشبت، ولا سيما بين الجيش والمعارضين الهوتو في كامينجي وغيرها من بلديات بوجومبورا، عن سقوط مئات القتلى.

١٤٥ - وفي ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤، تعرضت المؤسسات الجديدة للدولة، بأكملها، لمحن جديدة وقاسية عندما لقي الرئيس سيبريان نتاريراميرا، الذي انتخب حديثا، حتفه مع اثنين من وزرائه ورئيس رواندا، في حادث طائرة أسقطت، فيما يبدو، لدى هبوطها في مطار كيغالي. وبفضل الإجراءات الفعالة والمنسقة التي اتخذتها الحكومة وقيادة الجيش العليا ليبيّنوا أن ذلك الحادث المشؤوم لم تكن له أي صلة بأزمة بوروندي، أمكن المحافظة على الهدوء في البلد. ومن المحتمل أيضا أن تكون تلك المأساة الجديدة التي أصابت بوروندي قد أسهمت في تعزيز الوحدة الوطنية.

١٤٦ - وبموجب أحكام الدستور، تولى رئيس الجمعية الوطنية، السيد سيلفيستر نتيبانتونغانيا منصب الرئاسة بصورة مؤقتة، ولم يتوقف منذ ذلك الحين عن بذل قصارى جهده لتشجيع الحوار والتعاون بين جميع الأحزاب.

١٤٧ - وحتى الآن لم تفض الأحداث المأساوية التي جرت مؤخرا في رواندا إلى حوادث تزعزع الاستقرار في بوروندي، باستثناء مشكلة اللاجئين. بيد أن بعض ضباط الجيش قاموا، في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤، بتدبير محاولة انقلاب، غير أن كل القيادة العامة وبقية أفراد الجيش قاموا، في هذه المرة، بشجب هذه العملية التي أحبطت على وجه السرعة.

١٤٨ - وتشكل هذه المحاولة دليلا على أن الحالة في بوروندي لا تزال متقلقلة، ومن الممكن أن تتدهور بسهولة. وهناك كثير من المشاكل التي لم تسو بعد، والتي تتطلب اتخاذ اجراءات متسقة على الصعيدين الوطني والدولي.

خامسا - التحديات

١٤٩ - تواجه بوروندي مشاكل متعددة، إلا أن معظم المراقبين ربما يتفقون في الاعتراف بأن الشرط الضروري الأول هو إعادة السلم والثقة والأمن للجميع حتى يستطيع جميع البوروندديين العيش معا شعبا واحدا لا طائفتين إثنتين تقاوم إحداهما الأخرى وتخشاها وتتقاتل معها. وليس ثمة صيغة سحرية للتوصل إلى هذه النتيجة، بيد أن الأمر يتطلب اتخاذ عدة تدابير، بعضها ينبغي تطبيقه على المدى القصير، إلا أن عددا كبيرا منها يتعيَّن توخيه في منظور طويل الأجل.

١٥٠ - وبوجه عام، ينبغي التأكيد على أن البوروندديين أنفسهم، والسلطات والمؤسسات والمنظمات والمواطنين، هم الذين يستطيعون إحداث التغييرات التي لا غنى عنها واتخاذ التدابير اللازمة. وبإمكان المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة تقديم المساعدة، ولكن عليهما تقديم المساعدة فحسب بدون إحلال نفسيهما محل أصحاب الشأن على الساحة الوطنية.

١٥١ - ويبدو أن الاضطلاع بالمهام الكبيرة التالية هو أمر ضروري بوجه خاص:

(أ) يتعين على بوروندي، حتى تستطيع العودة إلى الحياة الطبيعية، إقامة نظام قضائي يحاكم فيه كل شخص بالعدل على ما يفعله. ولتحقيق ذلك، ولإعادة الثقة في النفوس، لا بد من العمل بكد وبسرعة على تحديد هوية منفذي الانقلاب ومرتكبي جرائم القتل، فضلا عن المسؤولين عن المذابح، ومحاكمتهم. وبعبارة أخرى، ينبغي وضع حد لحالة الافلات من العقوبة التي تسود البلد. وقد أكد عدد كبير من الأشخاص الذين تحدثت إليهم البعثة على ما تتسم به هذه المسألة من أهمية؛

(ب) والمهمة المذكورة في الفقرة السابقة عسيرة وحساسة، لا سيما وأن الشعب، في أغلبيته العظمى، لا يثق في النظام القضائي، لأن معظم القضاة ينتمون إلى طائفة إثنية واحدة وهي طائفة التوتسي. ولا بد إذن من البدء في عملية إصلاح الجهاز القضائي أو إقامة توازن أفضل داخل هذا الجهاز. غير أن هذه بطبيعة الحال، مهمة طويلة الأجل. وإلى أن يتحقق ذلك، يمكن التفكير في تقديم مساعدة تقنية خارجية تتمثل في تأمين خبراء استشاريين خاصين أو لجنة تحقيق دولية، أو ما إلى ذلك؛

(ج) وثمة مهمة أخرى متصلة بالمهمتين المذكورتين في الفقرتين السابقتين، وهي العمل على كفالة أن يعيش كل مواطن بوروندي في ظروف آمنة وأن تكون لديه ثقة في نظام الأمن في البلد. ويتطلب هذا إصلاح الجيش الذي يتكون بصورة أساسية من طائفة إثنية واحدة، هي طائفة التوتسي، ويرجع في غالبيته (٦٠ في المائة) إلى منطقة واحدة، هي الجنوب. ولكن الأمر يتعلق، هنا أيضا، بمهمة طويلة الأجل لا يمكن الاضطلاع بها بنجاح إلا على نحو تدريجي، وبالتعاون مع الجيش نفسه على مدى عدة سنوات. وهنا كذلك، بإمكان المجتمع الدولي تقديم مساعدة تقنية مفيدة بإرسال خبراء عسكريين. ويبدو أن الوسيلة الوحيدة لحل المشكلة المتعاظمة المتمثلة في تسليح المليشيات الخاصة والأفراد تكمن في إعادة تشكيل

الجيش باعتباره "جهازا وطنيا" حقيقيا لا "مليشيا تدافع عن مصالح التوتسي" كما يسمّى أحيانا، في أوساط الهوتو. وقد أدى انعدام الثقة العامة في الجيش، والشعور بعدم الأمن، إلى نشوء هذه الحالة المقلقة التي تشهدها اليوم بعض مناطق البلد، مع ما يترتب على ذلك من عنف وفوضى. وفيما يتعلق بالجيش، ينبغي أيضا أن يلاحظ أن هناك عددا كبيرا من الأسباب يبرر تخفيض عدد أفراده. ففي الوقت الحاضر، تمثل النفقات المتعلقة بالجيش (حوالي ٠٠٠ ٢٠ رجل) ثلث ميزانية الدولة، وهو أمر يمكن أن يقال فيه، على الأقل، أنه يتجاوز الحدود. ويقر معظم البوروندیون، من حيث المبدأ، أن من الضروري البدء في إصلاح لهياكل الجيش. غير أن هذه مسألة حساسة للغاية، تتطلب قدرا من حسن الارادة والدبلوماسية، وإلا أصبحت بسهولة مصدرا لمزيد من الاضطرابات؛

(د) تندرج المشاكل والمهام المذكورة أعلاه، في حقيقة الأمر، ضمن مشكلة أعظم وهي: العمل على أن يتيسر لكل بوروندي في المجتمع، مهما كان انتماؤه الطائفي، نفس الامكانيات. وهذا غير موجود حتى الآن، ويبدو أن هذا الواقع يغذي مشاعر الإحباط لدى عدد كبير من الهوتو نتيجة استبعادهم، ويفسّر أيضا، إلى حد بعيد، اتسام ردود أفعالهم بالعنف في كثير من الأحيان. ويتعلق الأمر هنا، إلى حد بعيد، بمشكلة سلوك يمكن تقويمه من خلال التثقيف والاعلام وفتح باب الحوار. فالتثقيف والاعلام، بالنسبة للشباب بوجه خاص، ولكن بالنسبة للكبار، أيضا مسألة أساسية. وقد أكد عدد ممن تحدثت إليهم البعثة ضرورة تقديم مساعدة إلى بوروندي في ميدان إنشاء المؤسسات الديمقراطية، والمشاركة الشعبية؛

(هـ) وثمة مشكلة جديرة بالذكر بوجه خاص، وهي الاصلاح العقاري. ففي بلد مكتظ بالسكان، وزراعي بصفة أساسية، وتقارب نسبة النمو الديمغرافي فيه ٣ في المائة، تتسم المسائل المتصلة بملكية الأراضي بحساسية خاصة. وربما صح القول إن مسألة الأراضي، مقترنة بمشكلة اللاجئين، كانت أحد أسباب الانقلاب. وبوصول موجة جديدة من اللاجئين في أعقاب المذابح، والتخلي عن العديد من المزارع أو تدميرها جراء الحرائق، أصبحت المشكلة حادة ومعقدة بوجه خاص. ولكفالة استتباب السلم والاستقرار في المجتمع البوروندي، ينبغي إيجاد حل عادل لهذه المشكلة. وهنا أيضا يبدو أن ثمة حاجة إلى المشورة والمساعدات الخارجية؛

(و) وثمة حاجة أخيرة، ولكنها ليست بآخرة، وهي التنمية الاقتصادية. فعلى الرغم من أن بوروندي بلد خصب، فقد وضعه البنك الدولي في المرتبة الثامنة من بين أقل البلدان نموا في العالم، إذ بلغ فيه نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي ٢١٠ دولارات في عام ١٩٩٢. فإذا أنتجت النزاعات السياسية هذه المرارة وهذا العنف، فلأن لهذه النزاعات في أكثر الأحيان، جوانب اقتصادية تتصل بالفقر. ولن يعالج هذا التقرير مشاكل بوروندي الاقتصادية، غير أنه إذا أريد تأمين الاستقرار السياسي في البلد، ينبغي أن تزيد هيئات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والبلدان المانحة، من المساعدات الاقتصادية والتقنية التي تقدمها بالفعل إلى بوروندي، ولا سيما في فترة ما بعد الانقلاب العصيبة وذلك إلى جانب إصرارها على ضرورة اعتماد سياسات داخلية رشيدة.

سادسا - دور منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

ألف - وجود هيئات الأمم المتحدة

١٥٢ - من الجدير بالذكر، بدرجة أولى، أن عددا من هيئات الأمم المتحدة موجود بالفعل في بوروندي، وهي: منظمة الأغذية والزراعة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، علاوة على البنك الدولي. وحكومة بوروندي تقدر الأنشطة التي تضطلع بها هذه الهيئات، ويبدو من الواضح أن أنشطتها لا بد أن تستمر، بل وأن تنمو.

١٥٣ - واجتمعت بعثة تقصي الحقائق بممثلي هذه الهيئات أثناء وجودها في بوروندي، وتولّد لديها انطباع جيد عن أنشطتها التي تتمحور حول المشاكل الراهنة في بوروندي. ولا غنى بالنظر إلى الحالة السائدة، عن السلم والاستقرار ليتسنى لهذه الهيئات، أداء مهامها على أفضل نحو. أما الأثر الرئيسي الذي ترتب على الانقلاب وما أعقبه من اضطرابات فقد تمثّل، بالنسبة لهيئات الأمم المتحدة، في اضطرارها إلى تكريس جزء أهم من طاقتها ومن مواردها للتدابير العاجلة، وذلك على حساب الأنشطة الانمائية الطويلة الأجل. وهذه حالة مؤسفة طبعا، ويؤمل ألا تدوم إذا استمر استتباب السلم والاستقرار.

١٥٤ - ولا شك في أن تقديم اليونسكو للمساعدة في مجال التعليم، إلى جانب العمل الذي تضطلع به المنظمات الموجودة الآن، سيعود بفائدة كبيرة. وقد اجتمعت البعثة بممثل لهذه المنظمة كان يقوم بزيارة لبوروندي، فأفادها بأن اليونسكو وضعت، بالفعل، خططا في هذا الصدد.

باء - الممثل الخاص للأمين العام في بوروندي

١٥٥ - على صعيد أقرب إلى السياسة، يقوم السيد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، بتمثيل الأمين العام منذ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وكما ذكر آنفا، فقد صرحت السلطات ذات المستويات العليا للبعثة، مرات عديدة، بأن وجود الممثل الخاص وأنشطته كانت قيّمة جدا خلال الفترة العصيبة التي أعقبت وصوله، ولا سيما فيما يتعلق بإعادة المؤسسات السياسية للجمهورية.

١٥٦ - بيد أن هذه المؤسسات لا تزال في وضع يتسم إلى حد ما بعدم اليقين، بعد وفاة الرئيس نتارياميرا يوم ٦ نيسان/أبريل. ومن ناحية المبدأ، فإن الأحكام التي تنظم خلافته واضحة بموجب التعديلات التي أدخلت على الدستور في أعقاب مقتل الرئيس نداداي (تنتخب الجمعية الوطنية الرئيس الجديد بناء على ترشيح يقدمه الحزب الفائز في الانتخابات الأخيرة لرئاسة الجمهورية).

١٥٧ - بيد أن هذا الاجراء، الذي نُظم بموجب انتخاب الرئيس نتارياميرا، قوبل، مرة أخرى، باعتراض من المحكمة الدستورية التي أكدت من جديد، في قرار أصدرته في ١٨ نيسان/أبريل، فتوى كانت قد أصدرتها من قبل معلنة فيها أن التعديل الذي أدخل على الدستور كان غير قانوني، ومن ثم فإنه لاغ

وباطل. وكان هذا القرار قد صدر عن المحكمة الدستورية القديمة التي حلّت بعد ذلك ثم شكلت من جديد على نطاق أوسع. وقد أثار هذا القرار الجديد، الذي أصدرته المحكمة الدستورية القديمة، شكوكا جديدة حول امكانية ضمان التعاقب في ظروف جيدة، وربما ترتبت عليه مصاعب سياسية كبيرة في سياق محفوف بالمخاطر.

١٥٨ - ووفقا لآخر المعلومات، فإن احتمالات انتخاب الجمعية العامة لرئيس جمهورية جديد، دون عقبات، تبدو، رغم ذلك، مواتية. بيد أن الحالة لا تزال متقلبة ومضطربة إلى حد ما، ويتضح ذلك من محاولة انقلاب جديدة حدثت في ٢٤ نيسان/ابريل. وهذه الحالة يمكن أن تتدهور بسهولة فتفضي إلى عملية زعزعة استقرار جديدة.

١٥٩ - وفي هذه الظروف، يبدو من المهم، بالنسبة للبعثة، الابقاء على مكتب الممثل الخاص للأمين العام، ويبدو أيضا أن ثمة ما يبرر إجراء بعض التوسع في هذا المكتب الذي لا يعمل فيه سوى موظفين من الفئة الفنية وشخص يتولى مهام الأمانة. ولا يعني هذا على الاطلاق إنشاء بيروقراطية واسعة النطاق ولا إحداث تداخل بين أنشطتها والأنشطة التي يمكن أن تضطلع بها هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

١٦٠ - وبالنظر إلى المشاكل المذكورة آنفا، تستصوب البعثة إضافة خبير قانوني وخبير عسكري وخبير في الشؤون الادارية إلى مكتب الممثل الخاص، والترتيب لتقديم ما يلزم من دعم سوقي في هذا الصدد. وفي هذه الميادين الثلاثة على وجه الخصوص، سيتعين على الحكومة البوروندية اتخاذ قرارات هامة، سواء فيما يتعلق بتدابير التكيف أو فيما يتعلق بتدابير الاصلاح. وقد يكون من المفيد، في هذه الحالة، أن يرسل إلى الموقع خبراء ذوو تجربة في الشؤون القانونية والعسكرية والادارية، لتقديم المشورة والرأي وإقامة الاتصالات، ولطلب المساعدات، عند الاقتضاء، من الأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي. وفي حالة بوروندي بالذات، يبدو أن تعزيز المساعدات المقدمة، من خلال توسيع مكتب الممثل الخاص للأمين العام، يمكن أن يسهم في توطيد السلم. ومن الجدير بالذكر أن هذا الترتيب متوخى لفترة محدودة يتوقف طولها على تطور الحالة في البلد.

١٦١ - وبطبيعة الحال، ينبغي أن يتخذ القرار المتعلق بتوسيع مكتب الممثل الخاص للأمين العام في بوروندي بموافقة الحكومة البوروندية، وأن تمارس أنشطته في إطار احترام سيادة هذا البلد.

١٦٢ - ولدى البعثة انطباع واضح بأن اقتراحا كهذا سيحظى بدعم الحكومة وموافقتها. وبالفعل، تم، لدى تبادل وجهات النظر مع عدة وزراء وقادة سياسيين آخرين، التأكيد مرارا على أن البلد بحاجة إلى مساعدة ودية من الخارج من أجل تيسير الحوار فيما بين البوروندين وتشجيع إدخال وتطبيق إصلاحات في القطاعات المذكورة أعلاه، مع إيلاء المراعاة الواجبة للحقوق الأساسية لكل مواطن ولضرورة كفالة تكافؤ الفرص.

١٦٣ - وفي الواقع إن الكثيرين قد يعتبرون الاقتراح الوارد وصفه أعلاه متواضعا للغاية في الظروف الحالية، على أن البعثة ترى، بالنظر إلى الضغوط المختلفة القائمة وإلى الطريقة التي يمكن أن تفهم بها هذه المبادرة، أن من الأفضل تقديم اقتراح محدود المدى، وذلك ما فعلته.

جيم - بعثة تحقيق قضائية دولية

١٦٤ - هناك اقتراح يستحق دراسة مستفيضة، وذلك عقب انتهاء البعثة التحضيرية مؤخرا من تحقيقها ذي الطبيعة السياسية، وهو يتمثل في توخي القيام، بالاتفاق مع الحكومة، بإيفاد بعثة تركز أساسا على الجوانب القضائية بغية إجراء تحديد أدق للمسؤوليات في أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، والتعرف على هوية الجناة بغية تقديمهم الى العدالة. وكما سبقت الإشارة الى ذلك في أوساط عديدة في بوروندي، فالأمل قوي في أن يلقى الضوء على هذه المسألة وأن يعاقب الجناة، ويعتبر هذا شرطا لازما لتمكين الشعب البوروندي من الانطلاق من جديد على طريق المساواة والعدل.

١٦٥ - وحتى هذه اللحظة، لم تنجح السلطات البوروندية بسبب ما تواجهه من مصاعب داخلية، في البدء بإجراء تحقيق وطني حقيقي، لأن اللجان المشكلة لهذا الغرض لم تصل الى نتيجة. ومن الممكن، إن لم يكن من المرجح، أن يكون إجراء تحقيق قضائي دولي هو الوسيلة الوحيدة التي ستؤدي الى تحقيق النتائج المرجوة. بيد أن الأمر يتعلق بمسألة حساسة للغاية بسبب ما تنطوي عليه من آثار سياسية وغير سياسية.

١٦٦ - وبأخذ هذه الحقيقة في الحسبان، يمكن للمرء أن يتصور بديلا أكثر محدودية للبعثة الدولية للتحقيق القضائي يتمثل في وضع بعض الخبراء المعروفين دوليا في المجال القضائي تحت تصرف الحكومة البوروندية لفترة محددة. ويمكن لهؤلاء الخبراء أن يتعاونوا، بصفتهم مستشارين، مع القضاة البوروندیين، حتى تأخذ العدالة مجراها فيما يتعلق بأحداث تشرين الأول/أكتوبر. ومهما كان القرار الذي سيتخذ فيما يتعلق بهذه المقترحات، فينبغي إعدادها تفصيليا بالاشتراك مع الحكومة البوروندية.

دال - وجود مراقبين عسكريين ومدنيين

١٦٧ - فيما يتعلق بوجود مراقبين عسكريين ومدنيين في البلد، أسندت هذه المهمة الى منظمة الوحدة الافريقية، والمرجح الاستمرار في إسنادها اليها. ويشهد التطور الذي لحق بعملية منظمة الوحدة الافريقية، إذ تحولت من "بعثة الحماية في بوروندي" (١٨٠ عسكريا و ٢٠ مدنيا) الى "بعثة المراقبين" (٤٧ مراقبا وبعض المدنيين)، وكذلك التأخير الذي نجم عنه، بمدى حساسية المسألة. ويشهد هذا التطور أيضا بوجود اختلاف في الرأي بين المنتمين الى الأغلبية الرئاسية، القريبة من جبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي، الذين يؤيدون وجودا عسكريا أجنبيا قويا في البلد، والمنتمين الى المعارضة والجيش، الذين لا يرغبون في وجود مثل هذا "المراقب" في البلد.

١٦٨ - بيد أن الحل الوسط الذي أخذ به - ٤٧ مراقبا عسكريا وعدد محدود من المدنيين - قد قبله الجميع اليوم فيما يبدو. ولم يتم حتى الآن وزع هذه الوحدة العسكرية سوى جزئيا. ولكن من المقرر وزعها بالكامل في الأسابيع القليلة القادمة. وقد ناشدت البعثة منظمة الوحدة الافريقية، في أديس أبابا، التعجيل بوزع المراقبين. ويجب على منظمة الأمم المتحدة دعم عمل منظمة الوحدة الافريقية، عن طريق الصندوق الاستئماني الذي يجري التفكير في إنشائه. وفيما يتعلق بهذا الصندوق، أعلن الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، وهو يرحب بهذا المشروع، أنه يفضل أن تقدم تبرعات البلدان المانحة مباشرة الى منظمة الوحدة الافريقية بدلا من أن تقدم عن طريق الأمم المتحدة وفقا للاجراءات المعمول بها في تلك المنظمة.

١٦٩ - والواقع أن، وزير الدولة المكلف بالشؤون الداخلية والأمن العام، السيد ليونارد نيانغوما، صرح مؤخرا، في بروكسل، بأن بوروندي تحتاج الى ٠٠٠ ٥ جندي أجنبي على الأقل. إلا أن الحكومة نأت بنفسها عن هذا التقرير، مشيرة الى أن وزير الدولة لم يكن يتكلم سوى باسمه. وفيما بعد، انتقد حزب الأغلبية، "جبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي"، هذا التكذيب. مما يشير الى مدى ما يمكن أن يكون عليه اختلاف الرأي حيال هذه المسألة.

١٧٠ - ويجب النظر إلى الحالة في بوروندي على ضوء ما يجري في رواندا. فالأحداث التي تجد في كل من هذين البلدين تميل الى التأثير على البلد الآخر. وينبغي أن يدرك المرء أن أي زعزعة جديدة للاستقرار في بوروندي - أو استمرار عدم الاستقرار في رواندا - سيكون له أيضا آثار مزعزعة للاستقرار في البلدان المجاورة. ولذا يجب على منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية أن تتابعا عن كثب تطور الحالة في بوروندي وأن تكونا مستعدتين، عند الاقتضاء، لزيادة عدد المراقبين العسكريين والمدنيين.

هاء - بوروندي، ديمقراطية جديدة قليلة المناعة

١٧١ - تمثل بوروندي ديمقراطية جديدة قليلة المناعة وضعيفة يجب أن تتغلب على عوائق عديدة. وهي تحتاج الى دعم منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الافريقية، والبلدان الصديقة الافريقية والأوروبية وغيرها، وتستحق هذا الدعم. وينبغي عدم إعطاء هذا البلد انطباعا بأنه منسي أو مهمش، فذلك لن يكون ظلما فحسب، بل ويمكن أيضا أن تترتب عليه آثار مفجعة ومكلفة، على نحو ما شوهد مؤخرا بمناسبة أحداث رواندا أو، في الواقع، في الصومال. ويجب على المجتمع الدولي أن يبدي اهتماما إيجابيا بتنمية بوروندي في كنف السلم والعدل.

١٧٢ - ولدى المجتمع الدولي، طبعا، وسائل عديدة لتقديم دعمه وإظهار اهتمامه بالديمقراطية في بوروندي. ويمكن أن يذكر المرء على سبيل المثال أن وجود الأمين العام للأمم المتحدة في حفل تنصيب الرئيس المقبل لبوروندي، سيشكل برهانا ملموسا على هذا الدعم وهذا الاهتمام.

١٧٣ - ويجب على لجنة حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تمنحا أهمية خاصة لبوروندي، وذلك بأن تتابعا عن كثب، بواسطة مقرر خاص، تطور الحالة في هذا المجال، وبأن تقدما

مساعدة تقنية بشكل ينمي في هذا البلد ثقافة احترام حقوق الإنسان، ولاسيما الحق في الحياة. ويمكن أن تقدم هذه المساعدة في شكل خدمات تربوية، وحرفية، وحلقات دراسية تركز تركيزا خاصا على التعايش على أساس التسامح والثقة والكرامة، أيا كان الانتماء الإثني. ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تؤدي دورا هاما في هذه العملية.

واو - عقد مؤتمر دولي بشأن بوروندي ورواندا برعاية الأمم المتحدة

١٧٤ - تتسم الحالة في المنطقة وقت إعداد الصيغة النهائية، بأنها، في أفضل الأحوال، غير مستقرة، وفي أسوأ الأحوال ميؤوس منها ومأساوية. وقد تدهورت الحالة بشدة في رواندا، وتحسنت تحسنا طفيفا في بوروندي، منذ وصول البعثة الى بوجومبورا في ٢٢ آذار/مارس.

١٧٥ - وجرى التركيز في هذا التقرير على بوروندي، وفقا لولاية البعثة، وقدمت مقترحات بشأن بعض المشاكل الأساسية في هذا البلد. إلا أنه اتضح للبعثة، شيئا فشيئا، أنه لا يمكن النظر في الحالة في بوروندي بمعزل عما يحدث في رواندا. وكما أشير الى ذلك سابقا، فإن للحالة في هذين البلدين آثارا على البلدان المجاورة، وخاصة جمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا وزائير.

١٧٦ - وكان مما اقترح أثناء المحادثات التي أجرتها البعثة خلال زيارتها، تنظيم مؤتمر دولي بشأن بوروندي، وفي رأي البعثة أن مثل هذا المؤتمر يمكن أن يكون مجديا. إلا أنها ترى أيضا أنه قد يكون أجدى لو حدد له مدى أبعد ونطاقا اقليميا أوسع، أي لو تعلق أيضا برواندا والبلدان الأخرى المحاذية لبوروندي.

١٧٧ - إذا ما تركت بوروندي ورواندا لحالهما، فلن تكونا سوى كيانين صغيرين ضعيفين، معرضين بسهولة للاضطراب، مع ما قد يترتب عليه من آثار خطيرة على المنطقة كلها. ولذلك ربما يتعين العمل من أجل قيام مجموعة اقليمية أكثر تماسكا واستقرارا. ويجب على افريقيا، كما على سائر المجتمع الدولي تكثيف الجهود للإسهام في إعادة السلم الى بوروندي ورواندا.

١٧٨ - ويدعى، انطلاقا من هذا الواقع، الى تنظيم مؤتمر دولي بشأن بوروندي ورواندا برعاية منظمة الأمم المتحدة. ويجب أن يبحث هذا المؤتمر المشاكل المحددة للمنطقة، مستهدفا تحقيق تعاون أوثق سواء في المجال السياسي أو في المجال الاقتصادي. ولكيما يتوج هذا المؤتمر بالنجاح، ينبغي أن يُعد له بعناية وأن يضمن له، مقدما، تعاون ومشاركة جميع الأطراف المعنية. ولعل للأمين العام أن يسمي ممثلا يعينه خصيصا لهذا الغرض.

١٧٩ - وينبغي النظر في جدول أعمال المؤتمر بمزيد من التعمق، كما ينبغي، بلا أدنى شك، تضمينه بعض المشاكل المذكورة في هذا التقرير. ولو وضعت المشاكل الوطنية القوية التشابه، على الأقل، بالنسبة الى بوروندي ورواندا، في سياق أوسع، ولو التمس دعم ومعونة من الخارج، لأصبح بالإمكان التطلع الى إرساء السلم والاستقرار على أساس أمتن وأكثر دواما.

سابعا - خلاصة الملاحظات والتوصيات

١٨٠ - لا بد من النظر في الأحداث المأساوية التي جـُدت في بوروندي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ مع مراعاة السياق التاريخي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يسود في هذا البلد، وخاصة بعد حصوله على الاستقلال في عام ١٩٦٢، والذي أدى فيه العامل الإثني، الى جانب خلفية الخوف، دورا حاسما.

١٨١ - وقد وقعت، في هذا السياق، سلسلة من الأحداث الدامية والانقلابات التي أمـَّنت ورسـَّخت، بدعم من جيش ينتمي إلى نفسه، سيطرة الأقلية العرقية المكونة من التوتسي، على الأغلبية المكونة من الهوتو، التي كانت، عمليا، مستبعدة من إدارة السلطة أثناء هذه الفترة.

١٨٢ - وتولدت لدى الأغلبية التي أجبرت على الخضوع والانقياد، مشاعر الكبت والحقد والعدوان والانتقام، بينما لازم الأقلية شعور بالخوف من أن تسحقها، بل تبيدها هذه الأغلبية.

١٨٣ - وقد منح الانتصار المضاعف الذي أحرزته جبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي في الانتخابات الرئاسية والتشريعية يومي ١ و ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣، الأغلبية المكونة من الهوتو فرصة كانت غير منتظرة، بدون شك، للاضطلاع من ذلك الوقت فصاعدا بمسؤولية السلطة.

١٨٤ - وولـَّد الانتصار أيضا، في بعض أوساط المعارضة، ظاهرة رفض للأغلبية السياسية الجديدة ورفض التناوب الديمقراطي على السلطة، كما تدل على ذلك المظاهرات التي خاضها الطلبة الشبان والتلاميذ ضد نتائج الانتخابات الرئاسية ومحاولة الانقلاب الفاشلة التي جرت في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٣.

١٨٥ - وهناك أدلة محددة ومتطابقة تثبت أنه توجد، على الأقل، صلة بين انقلاب ٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ وانقلاب ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ الذي أدى الى اغتيال رئيس الدولة الجديد، الرئيس ملكيور نداداي وأربع شخصيات أخرى من جبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي.

١٨٦ - وكان هذا الانقلاب الأخير يهدف، فيما يبدو، إلى الإطاحة بقمة السلطة في الدولة، وهي الإدارة العليا لجبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي، وإلى عرقلة سير المؤسسات.

١٨٧ - ويبدو واضحا أن الانقلاب كان من تدبير عناصر منتمية إلى الجيش، وقد تولى تنفيذه جنود يعملون تحت إشراف بعض ضباط الصف والضباط وضباط القيادة، ولا سيما بعض الذين شاركوا في انقلاب ٣ تموز/يوليه ١٩٩٣. وتدعو كل القرائن إلى الاعتقاد بأنه يوجد، بالإضافة إلى هذه العناصر، شركاء ينتمون إلى الأوساط السياسية والمدنية والعسكرية.

١٨٨ - ورأت الأغلبية المكونة من الهوتو في انقلاب ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، وبخاصة في اغتيال رئيس الجمهورية، رفضا من جانب الأقلية المكونة من التوتسي والاتحاد من أجل التقدم الوطني ولأحزاب المعارضة الأخرى للسلطة الجديدة التي يسيرها الهوتو، وتشكيكا في العملية الديمقراطية.

١٨٩ - وبدأ الهوتو فورا عمليات اغتيال إثنية في منتهى الفظاعة والوحشية، فقابل التوتسي رد فعل الهوتو الدامي والعنيف برد فعل مماثل.

١٩٠ - وفي بعض الأحيان قامت عناصر من الجيش، أوفدت إلى المقاطعات لإعادة النظام إلى نصابه ولوقف المذابح وضمان حماية السكان، بعمليات ثأرية وبعمليات ابتزاز، انتقائية في أغلب الأحيان، ضد السكان الهوتو. لكن دور الجيش في هذه المذابح لم يكن دائما سلبيا إذ أنه تمكن، في العديد من المناطق، من احتوائها ومنعها.

١٩١ - أما إدارة المقاطعات، التي أنشأتها السلطة الجديدة، فلم تظهر دائما في مستوى المسؤوليات المنوطة بها، إذ أن بعض عناصرها حرضت، أو شجعت، السكان الهوتو أثناء المذابح.

١٩٢ - وكان التعاون الوثيق بين الجيش والإدارة المحلية، في الحالات التي أمكن فيها ذلك، مفيدا جدا.

١٩٣ - ويجب، مهما كانت التدابير الوقائية المتخذة في سياق رد فعل يستهدف الدفاع عن النفس من جانب السكان الهوتو، ومهما كان الأثر الذي قد تكون تركته في نفوسهم إعلانات الوزراء المسؤولين عن جبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي، عدم إغفال حقيقة أساسية هي أن رفض التناوب الديمقراطي بشكله الناتج عن اختيارات الشعب البوروندي السيد، وكذلك، خصوصا اغتيال رئيس الجمهورية، كانا هما العنصرين الحاسمين اللذين أثارا رد فعل شعب طالما قبع تحت السيطرة وأنكرت عليه حقوقه وتطلعاته.

١٩٤ - وبعد تحليل الوقائع والشهادات، تعتقد البعثة أن هذه المذابح ليست نتيجة لتنفيذ خطة ما للإبادة العرقية صممها الهوتو ضد التوتسي، بل نتيجة للانقلاب والاغتيالات السياسية التي حدثت في ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣.

١٩٥ - وقد ارتكب الانقلابيون وشركاؤهم، بقيامهم بهذا الانقلاب العسكري وبهذه الاغتيالات السياسية، جريمة خطيرة، وبالتالي، يتعين عليهم تحمل المسؤولية الرئيسية في هذه الأحداث الأليمة والمأساوية.

١٩٦ - ولكن هذا لا ينقص من المسؤولية التي تقع على عاتق السكان ذاتهم الذين قتل بعضهم بعضا.

١٩٧ - ولا ترى البعثة، والحالة هذه، أنه يمكن أن يستبعد تماما جزء المسؤولية، الأخلاقية على الأقل، الذي يقع على كاهل القادة السياسيين الذين لم يتفكروا بقدر كاف، أثناء الحملات الانتخابية وخلال الأحداث في آثار تصريحاتهم على نفسية المناضلين المنتمين إلى أحزابهم السياسية.

١٩٨ - وعلى نحو ما أشير اليه أعلاه، يتعين على الهوتو وكذلك على التوتسي والجيش، وحتى القادة السياسيين، أن يتحملوا، بدرجات مختلفة دون شك، النصيب الخاص بكل منهم في المسؤولية عن هذه المذابح.

١٩٩ - وقد وصلت البعثة الى بوجومبورا بعد انقلاب ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ بخمسة أشهر. وخلال هذه الأشهر الخمسة أنجز عمل كبير كان غرضه أن يتاح للشعب البوروندي العودة إلى الحياة العادية. وهكذا أعيد، تدريجيا، إرساء مؤسسات الجمهورية، وجرت تعيينات في وظائف جديدة، حيثما كانت هناك حاجة لذلك، وفي الجملة استتب القانون والنظام من جديد.

٢٠٠ - غير أن البعثة أمكنها أيضا أن تلاحظ وقائع سلبية، مثل أعمال العنف والتخريب والقتل التي سادت بعض أحياء مدينة بوجومبورا التي سلمت من هذه الأعمال أثناء مذابح تشرين الأول/أكتوبر.

٢٠١ - وتبقى المهمة التي يتعين إنجازها جسيمة. وبدون شك، فإن الأمر يعود إلى البوروندیين أنفسهم لكي يبذلوا الجهود اللازمة من أجل إعادة بناء بلدهم، وتضميد جروحهم، والتصالح والاقتدار على التعايش في انسجام وفي ظل السلم والأمن. وينبغي لهم بالإضافة الى ذلك، أن ينكبوا على إنجاز المهام الأساسية التالية:

(أ) العودة إلى التعايش المنسجم والسلمي بين مختلف الفئات المكونة للشعب البوروندي؛ وإنشاء دولة قانون حقيقية تضمن، على وجه الخصوص، احترام الحياة، واضعين بذلك حدا لحالة الإفلات من العقاب السائدة؛ وتحديد هوية منفذي الانقلاب وشركائهم، ومقترفي الاغتيالات والمذابح، ومحاكمتهم؛ وإصلاح الهيئة القضائية وإكسابها المزيد من الانفتاح؛

(ب) إعادة الأمن إلى كل مواطني بوروندي بدون استثناء؛ وفيما يتعلق بهذا الهدف، يتعين إصلاح الجيش وإكسابه مزيدا من الانفتاح؛ ونزع سلاح الميليشيات الخاصة والحائزين للأسلحة غير القانونية؛

(ج) اعتماد إصلاح عقاري متصل بمسألة عودة اللاجئين؛ وإعادة تشييد الهياكل الأساسية ومختلف المباني المدمرة أو المتضررة؛ وإعادة إدماج الأشخاص المشردين و/أو المتفرقين، وحتى اللاجئين في الحياة العملية؛

(د) مواصلة التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر والمرض؛ وإصلاح النظام التعليمي من أجل ضمان حرية وصول جميع الأشخاص لجميع التخصصات التعليمية وجميع مراحل التكوين ومحو الأمية.

٢٠٢ - وترى البعثة أنه يتحتم على المجتمع الدولي والأمم المتحدة مساندة جهود الشعب البوروندي وإمداده بالمساعدة اللازمة لتمكينه من تحقيق هذه الأهداف.

٢٠٣ - وعلى أساس تعداد المهام الوارد أعلاه، وهو غير شامل، تقترح البعثة أن تضطلع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والمجتمع العالمي بإنجاز أو بمواصلة الأعمال التالية على وجه الخصوص:

(أ) متابعة وتعزيز الأعمال التي تضطلع بها الوكالات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والموجودة الآن في بوروندي وهي: منظمة الأغذية والزراعة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة الدولية، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وكذلك البنك الدولي؛ وتقديم مساعدة خاصة من جانب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في ميدان التعليم؛ ومواصلة وتعزيز تقديم المعونة من جانب البلدان المانحة التقليدية أو المحتملة. والاستمرار، طالما دعت الحاجة، في تقديم المعونة الطارئة التي تمنحها منظومة الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية.

(ب) الإبقاء على مكتب الممثل الخاص للأمين العام، السيد ولد عبد الله، وتعزيزه، إذ أنه قد قام بدور مفيد جدا، وخاصة في إعادة تنشيط مؤسسات الجمهورية. وتقترح البعثة في هذا الصدد، تعيين ثلاثة خبراء - خبير قضائي، وخبير عسكري، وخبير إداري، تتوفر لديهم كفاءة عالية وخبرة واسعة في هذه الميادين المختلفة، وذلك بغية مساعدة الممثل الخاص للأمين العام في مهمته. ويمكن أن يبقى هذا المكتب، الذي تتوفر له الوسائل السوقية الملائمة، قائما لفترة محددة يتوقف طولها على تطور الحالة في البلد؛

(ج) وبالنظر إلى التحفظات التي أبديت بشأن حياد الهيئة القضائية، يُقترح أن يوفد، بالتشاور مع سلطات بوروندي، بعثة قضائية دولية تكلف بالتحقيق في الجرائم التي ارتكبت أثناء أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وذلك من أجل تحديد هوية الجناة حتى يتسنى تقديمهم إلى العدالة. وهناك بديل لإيفاد هذه البعثة القضائية، هو أن يوضع في تصرف حكومة بوروندي خبراء يضطلعون بدور المستشارين بغية مساعدة السلطات البوروندية المختصة في تحقيق هذه الأهداف ذاتها؛

(د) تقديم الدعم، من خلال الصندوق الاستئماني المزمع إنشاؤه، لوجود الـ ٤٧ مراقبا عسكريا وبعض المراقبين المدنيين التابعين لمنظمة الوحدة الافريقية، وذلك وفقا للاتفاقات المبرمة بين المنظمة وحكومة بوروندي. وينبغي متابعة الحالة في بوروندي مع أخذ أحداث رواندا في الاعتبار، والتفكير في إمكانية زيادة عدد هؤلاء المراقبين إذا استدعت الظروف ذلك؛

(هـ) استمرار المجتمع الدولي في مساندة العملية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتعزيزها في البلد؛

(و) تنظيم مؤتمر دولي بشأن بوروندي ورواندا برعاية الأمم المتحدة. ويكون الهدف من هذا المؤتمر الدولي الذي يركز على المشاكل الاقليمية، تعزيز الأمن والاستقرار وصلات التعاون بين بلدان المنطقة. وقد يكون من المستصوب أن يُعهد بالأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر إلى ممثل يعينه الأمين العام.

- - - - -